الأمم المتحدة S/PV.7814

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨١٤
الخميس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سيك	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيلتشيف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغن محسن
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ١٢ آب/أغسطس إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) (S/2016/950)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2016/951)

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، (S/2016/963)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ١٢ آب/أغسطس إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) (S/2016/950)

التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2016/951)

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، (S/2016/963)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة إلين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد أداما دينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه المشاركين إلى الوثيقة S/2016/950، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان، والوثيقة S/2016/951، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

كما أود أن أسترعي انتباه المشاركين إلى الوثيقة S/2016/963، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين من السيدة لوي والسيد دينغ. وسوف أقدّم إحاطة إعلامية إلى المجلس بصفتي رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوي.

السيدة لوي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أحيط مجلس الأمن علما بالتطورات التي حصلت في جنوب السودان منذ إصدار تقرير الأمين العام (S/2016/950). ونظراً لأن الأعضاء بات لديهم التقرير المعروض عليهم، سوف أركّز في ملاحظاتي على ما جرى مؤخرا من أحداث وتقدّم وتحديات.

بينما أقدمت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي أعيد تشكيلها بعد أزمة تموز/يوليه على اتخاذ خطوات لتحسين الأمن في جوبا، فإن الحالة الأمنية بشكل عام في جنوب السودان – ولا سيما في المنطقة الاستوائية الكبرى، وفي أنحاء من ولاية الوحدة، وجنوب بحر الغزال – لا تزال متقلبة. في المنطقة الاستوائية، أسفرت الهجمات المتكررة على سيارات الركاب والمركبات التجارية المسافرة على الطرق الرئيسية التي تربط بين جوبا والحدود الجنوبية للبلد عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتعطيل تدفق السلع والإمدادات التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك الأغذية، إلى جوبا وأجزاء أخرى من البلد. وأدّت هذه الهجمات أيضا إلى تفاقم التوترات العرقية

في الولايات الاستوائية حيث امتدت إلى أجزاء أخرى من البلد – وهو الموضوع الذي أثق بأن زميلي السيد دينغ سيتوسع في الكلام عنه عقب زيارته الأخيرة. وهذه الهجمات المحددة الأهداف، فضلا عن الاشتباكات المتفرقة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة الأخرى في الولايات الاستوائية، أسفرت أيضا عن المزيد من التشريد والمزيد من المعاناة التي يتعرض لها السكان المدنيون، مع فرار العديدين إلى أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وشهدت منطقة بحر الغزال الكبرى أيضا طفرة في أعمال العنف على أيدي الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة، مع وقوع حوادث خطيرة في واو والرجاف ومحيطهما، مما ألحق ضررا كبيرا بالمدنيين. أمّا المواجهات الطائفية التي حصلت بين الجماعات العرقية المجاورة التي كانت ذات مرة مسالمة، فأدت إلى تشريد عدد كبير من المدنيين في مدينة واو المزدهرة، بمن فيهم ما يزيد على ٠٠٠ ٢٨ شخص يسعون حاليا إلى التماس الأمان في منطقة تشملها الحماية أنشئت بمحاذاة القاعدة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وفي ولاية الوحدة، نشهد حاليا تعبئة كبيرة ومواجهات عنيفة بين قوات المعارضة المتحالفة مع السيد ريك ماشار والعناصر المنتسبة إلى النائب الأول للرئيس، السيد تابان دينق قاي، وهي نفسها متحالفة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. والقتال الذي جرى بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة المؤيدة لماشار في أواخر تشرين الأول/أكتوبر أسفر عن تدفق مئات الأشخاص المشردين داخليا باتجاه القاعدة المؤقتة للعمليات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في لير. وعدم الاستقرار، فضلا عن نهب مجمعات المساعدة الإنسانية وتخريبها، أمور دفعت أيضا الوكالات الإنسانية إلى تعليق عملياتها في لير، مما أدى إلى وجود منطقة أخرى لحماية المدنيين وتلبية الشواغل الإنسانية.

وإن ما نشهده من تدهور الاقتصاد وتزايد التشظي الناجم عن الصراع – مع وجود إيماءات عرقية في كثير من الأحيان – يضع البلد على مترلق محتمل نحو مزيد من الانقسامات وخطر اندلاع الصراع الأهلي على نطاق واسع، الأمر الذي يكاد يجعل تحقيق التماسك الوطني مستحيلا تقريبا. ولا يزال هناك الكثير جدا الذي ينبغي القيام به من جانب الحكومة الانتقالية بغية وقف هذه الحوادث الأمنية، التي تساهم في تهيئة بيئة من عدم الاستقرار والعنف، تؤدي إلى التشرد وتفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. ويتعين ببساطة إسكات المدافع إذا أريد لمعاناة الشعب ألاّ تصبح أشد ألماً.

ويجب أيضا أن نبذل المزيد من الجهود لوقف العدد المتزايد من الصراعات المحلية، وخطابات التعصب العرقي، والتحريض على العنف. وسوف يتطلب ذلك إشراك القادة المحليين والزعماء الدينيين وممثلي المجتمع المدني في العمل. وتتخذ البعثة عددا من الإجراءات لدعم وتيسير هذه الأنشطة التي تؤدي إلى بناء الدولة.

ومنذ زيارة مجلس الأمن إلى جنوب السودان في أوائل أيلول/سبتمبر، ما فتئت البعثة تعمل مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على الصعيدين السياسي والتقني لتنفيذ الالتزامات الواردة في البيان المشترك الذي صدر في نهاية الزيارة. أمّا بخصوص قوة الحماية الإقليمية، فقد عممت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر وثيقة على أعضاء مجلس الأمن تعطي الانطباع بأنه تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة، ومجلس الأمن، والأمم المتحدة بشأن أحكام القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، والبيان المشترك المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر.

وأود مجرد التوضيح أنه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدنا اجتماعا مع الحكومة بشأن قوة الحماية الإقليمية وحالة تنفيذ البيان المشترك، ولكننا لم نتلق نسخة من الوثيقة إلاّ عقب الاجتماع وفي اليوم نفسه الذي جرى تقديمها إلى مجلس الأمن.

لذلك، لم تسنح لنا الفرصة كي نستعرض محتوياتها بالتفصيل. ونحن نتشاور حاليا على الصعيد الداخلي ومع المقر هنا في نيويورك بشأن التفاصيل قبل الرد رسميا على الحكومة. وفي هذا الصدد، لا تزال ولاية البعثة تسترشد بالقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، وسوف تواصل البعثة، وفقا له، الابلاغ عن طريق التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن لفترة ٣٠ و ٩٠ يوما.

أمّا بالنسبة إلى حريّة التنقل، فإن الحكومة وافقت على أن تقوم البعثة بإبلاغ الحكومة عن الدوريات وحركات التنقل ولكن دون انتظار الموافقة الرسمية على إجراء حركات التنقل هذه. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في وجه تنفيذ ذلك عمليا، لأن القادة على الأرض إمّا لا يجري إبلاغهم أو ببساطة هم غير راغبين في الامتثال. بيد أننا تمكّنا من تسيير دوريتين إلى ياي في ولاية وسط الاستوائية الشهر الماضي بعد هذا الإجراء، الأمر الذي مكّن البعثة من الحصول على المعلومات المباشرة عن الحالة المتردية في المنطقة.

أمّا بخصوص الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالتصاريح للوحدات والمعدات العسكرية وما إلى ذلك، فقد اتفقنا مع الحكومة على الطرائق التي تؤدي إلى خدمات موحدة، ولكن لا يزال يتعين تنفيذها. كما اتفقنا مع الحكومة على أن ينال الموظفون في البعثة تأشيرات دخول متعددة، من المتوقع أن يبدأ إصدارها هذا الأسبوع.

ولا يفوتني أن أشير إلى الحالة الإنسانية العصيبة التي تزداد سوءا كل يوم بسبب الحالة الأمنية وتدهور الاقتصاد. ونقدر الآن أن ما يربو على ٤,٨ ملايين شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، والذي امتد إلى الولايات الاستوائية وكذلك إلى منطقة بحر الغزال. وعلاوة على ذلك وبسبب الحالة الأمنية والافتقار إلى البذور، ربما يفوت على المزارعين في تلك المناطق المنتجة للغذاء الموسم الزراعي المقبل. ويبذل زملاؤنا العاملون في المجال الإنساني قصارى جهدهم للوصول إلى السكان المحتاجين لكن لا تزال تواجههم عقبات على صعيد التنقل وبسبب الإجراءات البيروقراطية والأنشطة الإجرامية.

وعقب زيارة مجلس الأمن، شُكلت لجنة رقابة في المجال الإنساني، تتألف من أعضاء في مجلس الوزراء والمؤسسات الأمنية فضلا عن ممثلين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وعُقد الاجتماع الأول لها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر وجرى تقديم عدد من التوصيات بهدف تحسين إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية. ولكن يتعين أن ننتظر لنرى ما إذا كانت تلك التوصيات ستُترجم إلى تحسن ملموس بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني في الميدان.

وبينما أستعد لمغادرة جنوب السودان بعد أكثر من عامين بصفتي رئيسة البعثة، أود أن أوضح نقطتين. أولا، إن احتمالات نجاح اتفاق السلام وفشله والسلام في جنوب السودان بصفة عامة تتوقف على التزام الأطراف بالسعي إلى تنفيذ الاتفاق بشكل شامل وكامل في ظل الدعم والمساندة الثابتين من قبل الشركاء الإقليميين والدوليين. وثانيا، أحث جميع الأطراف المعنية، وخاصة قادة جنوب السودان، على ألا تغفل مطلقا عن الهدف النهائي – وهو بناء مستقبل يسوده السلام والازدهار لشعب جنوب السودان.

وختاما، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر المجلس على دعمه لي خلال مهمتي في جنوب السودان. لقد شرفت بخدمة المنظمة وشعب جنوب السودان. وقبل ترك منصبي، أود أن أطلب إلى المجلس ألا يغفل عن مسألة جنوب السودان في ظل التحديات العالمية الملحة الأخرى التي تتطلب وقته. فقد عانى شعب جنوب السودان بما فيه الكفاية ولفترة أطول من اللازم. وما زال لدى ضحايا النزاع أمل في المجتمع الدولي وتوقعات كبيرة منه. وكما أقول في كثير

من الأحيان، يجب علينا ألا نخذل الفتيان والفتيات في جنوب السودان ويجب علينا أن نضعهم في صدارة جميع قراراتنا بشأن جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة لوي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد دينغ.

السيد دينغ (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن زيارتي إلى جنوب السودان في الأسبوع الماضي. كما يعلم المجلس، لقد قررت الذهاب بسبب تزايد القلق إزاء التطورات الأخيرة هناك، بما في ذلك التقارير عن وقوع أعمال عنف تستهدف العديد من المجموعات العرقية والتي تجري على خلفية الانهيار في العملية السياسية وتوقف تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وكان الغرض من زيارتي هو تقييم الحالة من منظور ولايتي بغية الخروج بفهم أفضل لمشهد العنف الذي تؤججه عوامل عرقية، بما في ذلك خطاب الكراهية والتحريض على العنف ومخاطر أن يؤدي ذلك إلى ارتكاب مزيد من الجرائم الفظيعة بما فيها الإبادة الجماعية.

وخلال أسبوع الزيارة، اجتمعت مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة بمن في ذلك زعماء دينيون وممثلون للمجتمعات المحلية. وقمت أيضا بزيارة موقع لحماية المدنيين في جوبا وسافرت إلى بلدة ياي في ولاية نهر ياي للاجتماع مع ممثلين للمجتمع المحلي والحكومة. وقد أصبحت ياي، التي كانت حتى وقت قريب بمنأى عن العنف الذي شوهد في مناطق أخرى، بقعة نزاع ساخنة الآن مع تصاعد أعمال العنف ضد العديد من الجماعات القبلية في ياي وولاية وسط الاستوائية التي يشكل نهر ياي جزءا منها. إن ثمة تنوعا في مرتكبي أعمال العنف ويقال إن من بينهم الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات مسلحة مجهولة الهوية وميليشيات وقطاع طرق.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلة الخاصة لوي على الدعم الممتاز الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لزيارتي، وأن أعرب عن تقديري لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على تيسير زيارتي وعلى تعاونها أثناء وجودي هناك. غير أنه مع ذلك، وكما ذكرت في الأسبوع الماضي، فقد هالني أن ما رأيته وسمعته في جنوب السودان قد أكد مخاوفي من وجود مخاطر قوية لتصاعد أعمال العنف على أسس عرقية، مع إمكانية ارتكاب أعمال إبادة جماعية. وأنا أعي خطورة ما أقول. وكما يبرز الأمين العام في تقريره (S/2016/950)، هناك الكثير من عوامل الخطر الكامنة التي توفر، في تقديري، بيئة مواتية لارتكاب الفظائع الجماعية.

أولا، إضافة إلى الخسائر في الأرواح والصدمات النفسية، فإن ثمة زيادة مستمرة في التكلفة الاقتصادية للعنف على الصعيدين المحلي والدولي. وهو يستنزف الموارد التي تمس الحاجة إليها من أجل التنمية والمساعدات الإنسانية. وتفيد تقارير بأن الحكومة تنفق نصف الميزانية الوطنية على الأمن. ولن يكون هناك نمو ولا تنمية في جنوب السودان إذا استمر ذلك. والاقتصاد يعاني من الركود ومعدلات التضخم مرتفعة جدا والسكان يزدادون يأسا. والأزمة السياسية والأمنية التي نتجت عن أعمال العنف التي اندلعت في تموز/يوليه لا تزال ماثلة في أذهان من تكلمت معهم حيث أشار الكثيرون منهم إلى احتمال زيادة تدهور الحالة الأمنية في موسم الجفاف المقبل حينما سيكون التنقل في أنحاء البلد أسهل. وتشير التقارير الواردة من الميدان إلى وقوع حوادث أمنية باستمرار وإلى انخراط كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي في أنشطة تسليح وتجنيد وتدريب.

وكما أشار مجلس الأمن، فقد شهدنا أنماطا لانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، يرتكبها أساس جنود الجيش الشعبي وضباط الشرطة وأفراد دائرة الأمن الوطني، فضلا عن الجناح المعارض في الجيش الشعبي ومجموعات الميليشيات. ولا يجري التصدي لتلك الانتهاكات. والإفلات من العقاب منتشر على نطاق واسع ولا توجد مساءلة عن الانتهاكات بما فيها تلك التي تُرتكب باسم مكافحة التمرد. وما برحت منظمات المجتمع المدني تُستهدف بصورة مباشرة، وكذلك الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان. وقد قُتل البعض منهم وفر العديد من البلد خوفا على سلامتهم. والكثير من الناس الذين تكلمت معهم وصفوا الجيش بأنه هلامي وغير منضبط، مشيرين إلى أنه مؤلف من عناصر كانت تشكل في السابق قوتين متعارضتين. وقد تشرذم الجيش الآن إلى العديد من الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية وقطاع الطرق الذين تعجز الحكومة عن السيطرة عليهم. وتُشكل بعض هذه الجماعات على أسس عرقية وتسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة.

ومن خلال حديثي مع الناس، لمست وجود قدر هائل من انعدام الثقة بين السكان المدنيين والجيش. ويبدو أن الشعب لم يعد ينظر إلى الجيش كقوة تحميه بل بوصفه كيانا يخشى منه – أو يتم الالتحاق به بوصفه أحد أرباب العمل المحتملين القليلين في البلد. ولخص مسن قابلته الاستقطاب العرقي الحالي، قائلا إنه يستطيع أن يرى الخوف في عيون البعض والحماس في عيون آخرين.

وهناك أزمة إنسانية خطيرة ومطولة وتشريد واسع النطاق للسكان طال أمده، سواء داخليا أو إلى البلدان المجاورة.

وقد أدّى النزوح في بعض الحالات إلى انقطاع الأنشطة الزراعية وانعدام الأمن الغذائي. وعلى الرغم من تلك الأزمة، تُواصل الحكومة والجماعات المسلحة غير الحكومية إعاقة الوصول إلى المجتمع الإنساني وأوساط حقوق الإنسان. وبينما تمضي وكالات الإغاثة في تقديم المساعدة إلى الناس المحتاجين في جميع أنحاء البلد، هناك أحياناً عرقلة صريحة لتقديم الخدمات والدعم إلى المحتاجين.

إنَّ ندرة الموارد أسهمت في الانقسامات داخل المجتمع. وبدل تطوير هوية وطنية لجنوب السودان، نشهد الاستقطاب الشديد لبعض الجماعات العرقية، التي ازدادت في بعض الأماكن، منذ تفشي العنف في تموز/يوليو، وانهيار عملية السلام. وقد شاطرتني بعض الجماعات شعورها بالخيانة، وتصوُّراً بأنَّ الجيش الشعبي لتحرير السودان متجانس عرقياً بشكل متزايد، ومكوَّن في معظمه من أعضاء الدينكا، وأُضفي عليه الطابع العرقي كجزء من خطة أوسع نطاقا لشنِّ اعتداءات منهجية على قبيلة نوير العرقية والجماعات القبلية العديدة التي تشكِّل المناطق الاستوائية. وبموازاة ذلك، كان هناك عدد من الحوادث التي استهدفت الدينكا بالتحديد في الشهر الماضي.

إنَّ الخطاب التحريضي والتنميط والشتيمة ترافقت مع التهديدات، وعمليات القتل المحددة الأهداف، واغتصاب أفراد من جماعات عرقية محددة، ومع اعتداءات عنيفة ضد الأفراد أو الطوائف على أساس انتمائهم السياسي المتصوَّر. وممَّا يثير القلق بشكل خاص، بيان أصدره الرئيس كير في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قال فيه إنه شخصياً قد يقود عمليات عسكرية ضد الجماعات المسلحة المسؤولة عن عمليات القتل في المناطق الاستوائية.

لقد زرت ولاية نهر ياي، وصُدِمت بما وجدت. فقد سلمت تلك الولاية سابقاً من العنف الذي شوهد في أماكن أخرى، لكنها عانت عواقب العنف في تموز/يوليه، حين طارد الجيش الشعبي لتحرير السودان ريك ماشار ومناصريه عبْر المناطق الاستوائية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتقارير الأخيرة تفيد بالتفصيل بطرد المزارعين من أرضهم إلى مدينة ياي. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنَّ

١٠٠ ٠٠٠ شخص قد حوصروا في ياي أواخر أيلول/سبتمبر. وفقد مزارعون كثيرون منازلهم وأمتعتهم، ومواشيهم وأرضهم. ونُهبت الممتلكات وأُحرقت القرى. وسمعتُ تقارير عن عمليات قتل محددة الأهداف، واعتداء، وتشويه، وبتر واغتصاب، والاستخدام الوحشي للمناجل في نحر الأُسَر حتى الموت.

وأثناء زيارتي، كان هناك ذعر واسع الانتشار بين الناس. فقد أخبرني أحد الأشخاص بيأس، ”لا أدري ماذا سيحدث لي الليلة“. وأعرب أحد المسنِّين عن الرعب من أنَّ طائفته سيقضى عليها. وياي مجرد موقع واحد بين مواقع عديدة تكابد ذلك النوع من العنف. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، فإنَّ منظومة الأمم المتحدة دأبت على رصد إشارات احتمال نشوب نزاع متزايد في أماكن أخرى من المناطق الاستوائية الوسطى، فضلاً عن المناطق الاستوائية الغربية والشرقية، بحر الغزال الغربي، النيل الأعلى والوحدة وجونقلي. ولكن وهناك الكثير مما لا نعلمه.

إنَّ وسائط الإعلام، بما فيها وسائط التواصل الاجتماعي، يجري استخدامها لنشر الكراهية والتشجيع على الاستقطاب العِرقي، وبرزت في الشهر الماضي رسائل تهدد فئات عِرقية محددة، وتطلب منها المغادرة، أو مواجهة العنف أو إخراجها نهائياً من مناطق معينة. وإنني أشعر بقلق خاص إزاء مشاركة الشباب، الذين يشكلون نسبة عالية من السكان، والمعرَّضون بشكل خاص للانقسامات في المجتمع. وأخبرني عدد من الناس أيضاً أنَّ شتات جنوب السودان ثابروا على أداء دور سلبي مؤثر، في نشر الكراهية والتحريض على العنف.

وهناك مجموعة من الجناة والضحايا المختلفين، ممَّا يجعل تقييم مخاطر الجرائم الوحشية في جنوب السودان أكثر تعقيداً. لكنَّ إشارات التحذير موجودة. وطوال زيارتي، أكدتْ محادثاتي مع جميع الأطراف الفاعلة أنَّ ما بدأ على هيئة نزاع سياسي قد تحوَّل إلى ما قد يصبح حرباً عِرقية صريحة. ومع تعثُّر تنفيذ اتفاق السلام؛ والأزمة الإنسانية المتردية الحالية؛ واقتصادٍ راكد وانتشار الأسلحة، جميع المكوِّنات موجودة لتصعيدٍ خطير من العنف. فالحافز والوسائل كلاهما متوافران.

ويجب أن أؤكد أنَّ الإبادة الجماعية عملية؛ وهي لا تحدث بين عشية وضحاها. ولأنها عملية، وتستغرق وقتاً للتحضير، فإنَّ منعها ممكن. والقيادة السياسية لجنوب السودان تتحمل المسؤولية الأولية عن حماية سكانها، ويجب أن تضطلع بها. ويمكن، بل يجب، اتخاذ إجراء الآن، لمعالجة بعض العوامل التي قد تشكل تربة خصبة للإبادة الجماعية.

إنَّ قصدي من تقديم هذه الإحاطة الإعلامية هو توفير الزخم للعمل الوقائي. فعلينا مسؤولية جماعية لحماية سكان جنوب السودان من الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، التطهير العِرقي والجرائم ضد الإنسانية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، من المحبَّذ جداً أن ينظر مجلس الأمن في الخيارات التالية، التي، إذا نُفِّذت، يمكن أن تقلِّص خطر الجرائم الوحشية.

أولاً، بينما أُشيد بمجلس الأمن على إدانته الشديدة للعنف وخطاب الكراهية المؤجَّجَين عِرقياً، ينبغي له مواصلة الإصرار على منع المزيد من التحريض على التمييز والعدوان والكراهية، التي قد تؤدي إلى مزيد من العنف. وينبغي له أيضاً أن يطلب علانية من القيادة السياسية في جنوب السودان أن تُدين وتتخذ خطوات فوراً لمنع أي عمل من أعمال التمييز، العدوان والكراهية، التي يمكن أن تشكل تحريضاً على العنف. ويجب على مجلس الأمن أن يطلب بالتحديد أن تقوم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالرصد والتحقيق والإبلاغ بشأن جميع حالات خطاب الكراهية والتحريض على العنف، وأن تزودها حكومة جنوب السودان بالوصول الكامل للقيام بذلك.

وينبغي تقديم كل الدعم لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لكي تنفِّذ جميع المهام المناطة بها، ولا سيما تلك المتعلقة بحماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان، التي من شأنها

أن تُسهم في منع العنف مستقبلاً. وينبغي الضغط على الحكومة لضمان منح حرية التنقل لجميع موظفي الأمم المتحدة، مدنيين وعسكريين معاً، للقيام بالدوريات، وللتحقيق في الحوادث والإبلاغ عنها، واتخاذ مبادرات قائمة على المجتمع المحلي لمنع العنف وحلّه.

ويمكن لمجلس الأمن أن ينظر أيضاً في مطالبة فريق الخبراء المعني بجنوب السودان، المنشأ عملاً بالقرار ٢٢٠٦(٢٠١٥)، بأن يحقق ويُبلغ بشأن أفراد، داخل البلد وفي الشتات، يحرِّضون على العنف، وارتكبوا عمليات قتل عِرقي محددة الأهداف، أو ينشرون خطاب الكراهية. وفي ضوء السيناريو الراهن، من المُلِحّ أن يفرض مجلس الأمن حظراً على الأسلحة. فانتشارها مدمِّر، ويمكن أن يكون له تأثير قوي.

وبالمقابل، ينبغي ألاَّ يكون نظام الجزاءات مقتصرا على قلة من الأفراد؛ وتجميد الأصول وتقييد تحركات الجناة ينبغي فرضهما على نطاق أوسع. لقد استفاد كبار مسؤولي جنوب السودان من الحرب مالياً وسياسياً، ولا يمكنهم الحفاظ على الوضع الراهن بدون التدفق الحر للأموال والأسلحة إلى البلد. وهناك نظام معلوم للمصارف الدولية، والأعمال التجارية، وتجار الأسلحة والوسطاء، أسهم في إطالة أمد النزاع من خلال صفقاتهم، ولدى مجلس الأمن بالتأكيد السلطة لفرض تأثيره على الوضع.

وينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يواصل التأكيد على أهمية عملية سياسية شاملة، مقترنة بوقفٍ للأعمال العدائية. وإذا بقيت بعض قطاعات السكان تشعر أنها مستبعَدة عن المشاركة، فهناك حافز ضعيف لهم، لكي يلاحقوا السلام. وبانتظار استعادة عملية السلام الرسمية، هناك الكثير ممَّا يمكن عمله على صعيد تيسير الحوار. وما برز مِراراً وتكراراً في مناقشاتي في الأسبوع الماضي، هو وجود غضب قديم، ممتزج بمفاهيم خاطئة وأفكار مسبقة.

ويتعين معالجة هذه الأمور أريد إحداث التغيير إلى السلام.

وأكدت جميع الجهات الفاعلة الذين التقيت بهم على أن هناك حاجة ملحة إلى الدخول في حوار على المستوى المجتمعي والوطني على حد سواء، وقد شجعني حرصهم على المشاركة في هذه العمليات. وتقاسم قادة المجتمع والزعماء الدينيون والسلطات على مستوى المقاطعات، والزملاء من بعثة الأمم المتحدة، تجارب الجهود الرامية إلى تعزيز الاتصالات. وينبغي للمجتمع الدولي دعم هذه الجهود. وبمجرد وجود قدر أكبر من الاستقرار ومضاعفة الجهود من أجل الحوار، أحث على أن تنشئ الحكومة لجنة لتقصي الحقائق والتعافي والمصالحة، المتوخاة في اتفاق السلام.

وإلى جانب المصالحة، كانت العدالة والمساءلة الموضوعين المشتركين في المناقشات التي أجريتها مع شعب جنوب السودان. وحتى حينما يصبح الصراع أكثر تعقيدا، فإن آثار اندلاع أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وما أعقبه من أعمال عنف تمتد، وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال السنوات القليلة الماضية لم يتم توثيقها أو تسجيلها بصورة كافية. وأرحب بالتزام الأطراف الموقعة على اتفاق السلام على إنشاء محكمة مختلطة للبت في قضايا الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فضلا عن غيرها من الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي. ويحدوني أمل صادق في أن مناقشات المجلس مع السلطات الوطنية ومع الاتحاد الأفريقي قد تمضي بهذه الخطط قُدُماً. وفي غضون ذلك، أحث مجلس الأمن على الدعوة إلى إنشاء آلية تحقيق تجمع وتحفظ الأدلة، ويمكنها فيما بعد تقديم الأدلة إلى المحاكم الوطنية أو الدولية. ومن شأن ذلك أن يساعد في تقييم النطاق الكامل للانتهاكات وتتبع أنماط العنف.

وأخيرا، على الرغم من أن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها، فبوسع الدول الأخرى، والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي المساعدة في جهود الحماية. والواقع

أن البلدان المجاورة لها مصلحة جوهرية في القيام بذلك. إن ضلوع البلدان المجاورة في الصراعات المحلية مع ما ينتج عن ذلك من امتدادها خارج الحدود الوطنية قد حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، على سبيل المثال لا الحصر. ويتعين تنشيط العمل على الصعيد الإقليمي. ويجب على القادة الأفارقة الالتحام حول استراتيجية موحدة لمنع تصعيد العنف. وبالنظر للمصالح الإقليمية المختلفة وولاءات القيادة السياسية في جنوب السودان، يجب أن تتم الموافقة على أي استراتيجية سياسية من جانب جميع الجهات الفاعلة الوطنية إذا أريد لها أن تنجح. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز تعاونه مع الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن والجهات الفاعلة ذات الصلة داخل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل المضي قدما بتلك العملية.

وفي الأسبوع الماضي، رأيت جميع الدلائل على أن الكراهية الإثنية واستهداف المدنيين يمكن أن يتطورا إلى إبادة جماعية إذا لم يتم اتخاذ إجراء الآن لوقف ذلك. وأحث مجلس الأمن والدول الأعضاء في المنطقة على التوحد واتخاذ الإجراءات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد دينغ على إحاطته الإعلامية.

يشرفني أن أقدم هذه الإحاطة الإعلامية لأعضاء المجلس بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. سأحدد الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2016/963). وسأتكلم بإيجاز عن المناقشة التي تلت عرض منسق فريق الخبراء لتقرير الفريق في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، والتقرير عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة وفريق الخبراء منذ إحاطتي الإعلامية السابقة (انظر S/PV.7628) في القاعة في ١٩ شباط/فبراير. وحلل فريق الخبراء في تقريره المرحلي لحالة الأمنية والعملية السياسية والحالة الإنسانية في جنوب السودان، وهو ما سأناقشه بإيجاز.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية والظروف الأمنية، وجد فريق الخبراء أنها تدهورت بشكل خطير، ورأى أن تصاعد أعمال العنف في بداية موسم الجاف في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر هو أمر متوقع. وقال فريق الخبراء في الفقرة ١٠ من تقريره المرحلي إن الاحتراب المتواصل بين الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يقوده الرئيس سلفا كير والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الذي يقوده مشار، بقيادة ريك ماشار، من جهة أخرى.

وكما ذكر المستشار الخاص دينغ للتو، فقد شدد فريق الخبراء على أن الحرب في جنوب السودان

> ”تتسم على نحو متزايد باستهداف المدنيين على أساس قبلي، وهو أمر سبق أن وثقه الفريق، إذ تطورت الحرب إلى ما بات ينظر إليه على نطاق واسع على أنه مواجهة لا تُبقي ولا تذر بين قبائل الدينكا والقبائل الأخرى في كثير من مناطق البلد“ (الفقرة ١٣، S/2016/963).

كما تضاعفت أوجه التحفيز على العنف، في شكل رسائل مفتوحة أو بيانات رسمية أو رسائل منشورة على شبكات التواصل الاجتماعي، كما بين فريق الخبراء. وأصبحت الحالة الأمنية غير مستقرة بشكل متزايد بسبب الحالة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، قال فريق الخبراء إن الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية لم تثبت بعد التزامها بممارسات الحوكمة الاقتصادية السليمة.

إن قسما كبيرا من تقرير فريق الخبراء مخصص للمعلومات التي جمعها بشأن توسع الحرب، ولا سيما الصراعات في المنطقة

الاستوائية، حيث تم تحديد العديد من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، فضلا عن تدمير القرى والنهب وقتل المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال والمسنين. وقد تأثرت كثيرا مقاطعة ياي الاستوائية بأعمال العنف الأخيرة. وأبلغ الفريق عن هجمات متعمدة على المدنيين، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والاغتصاب، والاختطاف، والتجنيد القسري، والاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب والضرب والمضايقة والتخويف والنهب وتدمير سبل عيش وأصول السكان المدنيين. واستنتج الفريق أن الفظائع والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الدولي ترتكب في المنطقة الاستوائية.

وأشار الفريق، في تقريره، إلى أنها أجرى عدة تحقيقات، بما في ذلك تحقيق في شراء طائرة نفاثة من طراز L-39، تم تسليمها بعد تشكيل الحكومة الانتقالية في نيسان/أبريل عندما سعت للاضطلاع بولايتها لجمع واستعراض وتحليل المعلومات المتعلقة بتوريد وبيع ونقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة في البلد.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، وجد فريق الخبراء أنها تدهورت بشكل كبير، حيث لم تحترم الأطراف في أعقاب المواجهات التي وقعت في تموز/يوليه، الوقفَ الدائم لإطلاق النار المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ورأى الفريق أيضا أن استئناف الاشتباكات التي وقعت في تموز/يوليه قد قوض التقدم الضئيل المحرز في تنفيذ الاتفاق. ولم يحدد الفريق سوى حالتين حيث يبدو أنه قد أحرز تقدم في إنشاء المؤسسات، وهي: إنشاء الجمعية التشريعية الوطنية المؤقت والموافقة على مواقع التجميع في منطقتي الاستوائية وبحر الغزال، اللذين تم تحديهما. وبالإضافة إلى ذلك، حدد فريق الخبراء الأفعال التي كانت ترتكب وتتعارض مع إصلاح القطاع الأمني المنصوص عليه في الاتفاق. واستمر الجيش الشعبي لتحرير السودان بقبول الوحدات الجديدة، وتم استبدال ممثلي االحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين عينهم مشار بأشخاص مرتبطين بتابان دينغ غاي.

ووفقا لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان، فإن التشريعات والأنظمة المعتمدة في عام ٢٠١٦ تتضمن أحكاما لا تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. وخلص الفريق إلى أن هذه التدابير أدت إلى جمود في المصالحة والعمليات السياسية في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أبلغ فريق الخبراء بأنه كان هناك تسارع في عمليات التشريد الجماعي للسكان. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، حينما قدم منسق الفريق تقرير الفريق عن أنشطته خلال الأيام الـ ١٢٠ يوما السابقة، وصل عدد اللاجئين الفارين من جنوب السودان إلى مليون شخص. وحينما قدم منسق الفريق في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر إحاطة إعلامية للجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، أفاد بأنه في غضون شهرين ازداد عدد اللاجئين ٢٥٠ ٠٠٠ شخص آخر، معظمهم لاجئون عبروا الحدود في الأسابيع الأخيرة فارين من الاستوائية.

وواجه حوالي ٤,٨ ملايين شخص، أو ثلث السكان الذين يعيشون في جنوب السودان، انعداما حادا للأمن الغذائي يقارب مستويات المجاعة في بعض المناطق. وحدد فريق الخبراء أيضا ما اعتبره عرقلة بلا هوادة لجهود الأمم المتحدة والبعثات الإنسانية واعتداءات عليها. وأبلغ الفريق بأن معظم كبار أعضاء الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في الحكومة يشوهون صورة الأمم المتحدة باستمرار. وقدم الفريق أمثلة على العداء للوجود الدولي في جنوب السودان من خلال البيانات الرسمية ووسائط التواصل الاجتماعي، وهو ما أكدته الانتهاكات المستمرة والمنهجية لاتفاق مركز القوات، مع

وقوع ١٩ انتهاكا في أيلول/سبتمبر وحده. إن حالة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في جنوب السودان خطرة بشكل خاص، بالنظر إلى أن ٦٧ منهم قتلوا منذ بداية النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفضلا عن ذلك، قتل ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني في أسبوع واحد في تشرين الأول/أكتوبر.

وفيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، أبلغ عن وقوع ٦٤٠ حادثة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٦، وفي أيلول/سبتمبر وحده أبلغ عن ٨١ حادثة شملت ٥٩ حادثة انطوت على أعمال عنف ضد موظفي تقديم المساعدة الإنسانية وممتلكات الوكالات الإنسانية.

وقدم الفريق ثلاث توصيات في تقريره.

أولا، كرر الفريق توصية من تقريره النهائي الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فيما يتعلق بولايته الأولية، ومفادها أنه بغية تحقيق هدف المجلس في إحلال السلام الشامل للجميع والمستدام في جنوب السودان، ينبغي للجنة أن تعين متخذي القرار ذوي المستوى الرفيع الذين سيكونون مسؤولين عن الإجراءات والسياسات التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في البلد ولديهم الوسائل، من خلال سلطتهم ونفوذهم، لتغيير مسار الحرب. وفي هذا الصدد، استذكر الفريق المرفق السري الذي قدمه إلى اللجنة في كانون الثاني/يناير، وتضمن أسماء صناع القرار هؤلاء.

وبالمثل، كانت التوصية الثانية في تقرير الفريق تكرارا للاقتراح الذي قدمته مرتين خلال ولايتها الأولية، وهو تحديدا: أنه ينبغي للمجلس أن يفرض حظرا عاما لتوريد الأسلحة على جنوب السودان بغية منع المزيد من زعزعة استقرار الحالة الأمنية، ولا سيما استمرار الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وخلص الفريق إلى أن هذه الانتهاكات متصلة بصورة مباشرة بكون تزويد الجهات والجماعات من غير الدول بالأسلحة والذخائر تقوم به جميع الأطراف.

وهدفت توصية الفريق الثالثة إلى تعزيز التنفيذ الوطني لتدابير الجزاءات المتخذة ضد ستة أفراد حددتهم اللجنة في تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أوصى الفريق بالتواصل مع السلطات التنظيمية المصرفية في عدة دول في المنطقة فضلا عن إصدار بيان صحفي يشجع المصارف الحكومية والتجارية على تنفيذ تجميد الأصول.

وفيما يتعلق بدراسة نتائج الفريق وتوصياته الواردة في التقرير، كانت المناقشة التي تلت ذلك فيما بين أعضاء اللجنة شاملة ومفعمة بالحماس. واستمع منسق الفريق لطائفة واسعة من التعليقات من الأعضاء وأجاب عن أسئلة عديدة. ويستمر نظر اللجنة في الإجراء المقترح فيما يتعلق بتوصيات الفريق، مع التركيز بوجه خاص على التوصيتين الموجهتين تحديدا نحو اتخاذ هذا الإجراء.

كما أود أن أقدم للمجلس لمحة عامة موجزة عن عمل اللجنة منذ ١٩ شباط/فبراير، حينما قدمت آخر إحاطة إعلامية للمجلس (انظر S/PV.7628). ففي ١٤ آذار/مارس، عقدت اللجنة والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح مشاورات غير رسمية مشتركة تضمنت إحاطة إعلامية قدمتها السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بشأن آثار النزاع المسلح على الأطفال في جنوب السودان. وفي معرض الإشارة إلى أسماء الجناة من كلا الجانبين، دعت الممثلة الخاصة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان وفريق اللجنة للخبراء إلى أن يواصلا التحقيق والفحص في المسؤولية الفردية ومسؤولية القيادية لجميع أطراف النزاع عن الاعتداءات التي ارتكبت ضد الأطفال.

وفي ١٥ تموز/يوليه، قدمت لأعضاء اللجنة إحاطة إعلامية من منسق فريق الخبراء، الذي مددت ولايته بموجب

القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، فيما يتعلق ببرنامج عمل الفريق. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قدمت للجنة إحاطة إعلامية من السيدة زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع. وأخبرت السيدة بانغورا اللجنة بأن من الأمور المثيرة للقلق أن تبلغ بأن الحرب في جنوب السودان لا تزال تشن على هيئات النساء والفتيات. وكررت التأكيد على أن التصدي للعنف الجنسي في حالات التراع يتطلب الملكية الوطنية والقيادة والمسؤولية وعلى أن السلطات في جنوب السودان لا تضطلع بهذه المهام الثلاث البالغة الأهمية وفقا لنص الالتزامات التي قطعتها وروحها. ولاحظت السيدة بانغورا، في جملة أمور، أنه في ضوء استمرار الأنماط المنهجية للعنف الجنسي في جنوب السودان، وهذا بالرغم من الالتزامات الرسمية التي قطعتها الأطراف، فإن على اللجنة أن تنظر في تنشيط تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف المفروضة على مرتكبي أعمال العنف الجنسي، وكررت التأكيد على استعداد مكتبها للعمل مع اللجنة والفريق في هذا الصدد.

وقبل أن أختتم بياني،أود أن أذكر الوفود بأنني أعتزم السفر إلى جنوب السودان وإثيوبيا وأوغندا والسودان في الفترة من ١٠ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر. ومع أنني قمت بالفعل بزيارة جنوب السودان في أوائل أيلول/سبتمبر كجزء من بعثة مجلس الأمن، فإن زيارتي في كانون الأول/ديسمبر يجري الاضطلاع بها بهدف تنفيذ الفقرة ١١ من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦) الذي شدد مجلس الأمن بموجبه على أهمية إجراء مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الدول المجاورة ودول المنطقة، من أجل ضمان التنفيذ الكامل للتدابير وتشجيع اللجنة على أن تنظر، عند الاقتضاء، في قيام رئيس اللجنة و/أو أعضائها بزيارات إلى بلدان مختارة. وآمل أن تسهل جميع الدول الأربع زيارة الرئيس هذه، التي ستكون أول زيارة من هذا القبيل يقوم بها رئيس لجنة القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإشادة بالممثلة الخاصة لوي على إحاطتها الإعلامية، ولكن في المقام الأول بخدمتها التي استمرت أكثر من سنتين في إحدى أصعب بعثات الأمم المتحدة على الكوكب. ويمكننا أن ندرك، من زيارتينا إلى جنوب السودان – واحدة في بداية إيفادها والأخرى، قبل وقت قصير، في نهاية إيفادها – مدى الجهود التي استثمرتها في البعثة.

شهدنا نوع العلاقة التي تربطها بموظفين محليين سودانيين جنوبيين، روّعت الكثير منهم الأحداث الجارية حولهم، والعلاقة التي تمكنت من إقامتها، حتى خلال الأوقات الصعبة مع الحكومة والأطراف الفاعلة في المعارضة، والاحترام الذي يكنه الناس لها في المجتمع المدني.

إن رؤية الممثلة الخاصة لوي وهي تتفادى طلقات الرصاص في تموز/يوليه، وتبقى مع شعب جنوب السودان، وتفتح بوابات بعثة الأمم المتحدة بدعم من الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام، لإيواء الموظفين المحليين الذين يشعرون بأنه لا مكان لديهم يذهبون إليه أو ينامون فيه، سوى تحت مكاتبهم لأن الخوف قد تملكهم، يعكس شجاعتها ولكن أيضا تعاطفها مع شعب ذلك البلد. سيفتقدها الكثير من الناس.

أشكر المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد دينغ على قيامه بالرحلة التي قام بها وتوقيتها، واقتداره ومستوى التفاصيل التي أوردها في إحاطته الإعلامية، فضلا عن المعارف التي يجلبها من سياقات أخرى وتاريخ آخر. أعتقد أن ذلك يمثل درسا لنا جميعا. وأشكر السفير سيك على قيادته للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، وإحاطته الإعلامية القائمة التي تتماشى مع الجو العام اليوم.

إن جنوب السودان أمة على شفير الهاوية. وكما قال السيد دينغ إثر انتهاء زيارته إلى البلد الأسبوع الماضي، هناك خطر قوي من اندلاع أعمال عنف، يتصاعد على أسس عرقية مع احتمال وقوع إبادة جماعية. وعندما يخلص المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، إلى أن الإبادة الجماعية قد تكون وشيكة، فيجب أن يشكل ذلك جرس إنذار بالنسبة لنا جميعا. وكما أشار إلى ذلك بدقة الأسبوع الماضي في جوبا، فإن جميع العناصر متوفرة لكي تتصاعد أعمال العنف المروع بالفعل بشكل مأساوي. واسمحوا لي أن أتطرق إلى عدد قليل من تلك العناصر.

أولا، كما أكد مقدمو الإحاطات الإعلامية، فإننا قد شهدنا تصاعدا في أعمال العنف ليس فقط لأسباب سياسية، السيئة بما فيه الكفاية، ولكن أيضا الآن بشكل مأساوي على أسس عرقية. وهذا ليس تقييما يصل إليه أي شخص ببساطة. بل هو تقييم عملي يستند إلى مجموعة من المصادر الموثوقة، بما في ذلك فريق الخبراء المعني بجنوب السودان، والأمين العام، وجماعات حقوق الإنسان المستقلة الجادة، والصحفيين المستقلين. لقد سمعنا هذا بآذاننا من مدنيين خائفين لم يتم تلقين الأجوبة لهم. وكمثال واحد على ذلك، وللأسف، هناك الكثير منها، يوجد مثال ساره كاكوني التي فرت من قريتها في ضواحي ياي، وتعيش الآن في مخيم للاجئين في أوغندا حيث يأتينا الكثير مما لدينا من معلومات، لأنه بوسع المراسلين استقاء المعلومات من أولئك الذين يصلون إلى هناك وليس لديهم غالبا سوى ما يرتدون من قمصان. وقد أبلغت هذه الشابة أحد المراسلين بأنها ظلت وابنتيها الصغيرتين مستيقظات خلال الليل جراء سماعهن طلقات نارية. وقالت:

”عندما يتوقف إطلاق النار يبدأون في قتل الناس بالسكاكين والفؤوس. ويفتح أفراد قبيلة الدينكا بابك ويقتلوك إذا لم يجدوا ندوب قبيلتهم على أجسادك“.

هذا هو البعد الإثني.

ثانيا، ليست لدينا قوات كافية هناك لوقف الفظائع الجماعية، في حال تصاعد أعمال العنف، حيث يرجح جميع أولئك الذين يراقبون جنوب السودان عن كثب وقوعها. لقد قال الأمين العام بأنه حتى لو قام الجنود وأفراد الشرطة المنتشرين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان باستخدام جميع الوسائل اللازمة لحماية المدنيين المعرضين للهجوم، كما أذن لهم مجلس الأمن، فإن البعثة ”لا تملك ما هو مناسب من النفوذ أو القوة البشرية أو القدرات لوقف الفظائع الجماعية“ (S/2016/951، الصفحة ٢١). وهذه ”لو“ كبيرة، لأنه كما نعلم جميعا، تواصل حكومة جنوب السودان منع حفظة السلام من القيام بعمليات أساسية، مثل تسيير الدوريات الروتينية الضرورية لحماية المدنيين. وهناك العديد من الدول المساهمة بقوات التي لا تستطيع الحصول على معداتها. حيث أنه إما يجري تأخيرها أو عرقلة وصولها. ويحرم أولئك الذين هم هناك بشكل منهجي من تلك القدرات.

وحتى لو كانت لديهم تلك القدرات، فلن تكون كافية حسب تقدير الأمين العام. ويعود نقص القوى البشرية المناسبة جزئيا لمواصلة حكومة جنوب السودان أيضا الوقوف حجر عثرة في طريق نشر قوة الحماية الإقليمية البالغ قوامها ٤٠٠٠ فرد في جوبا، والتي أذن بها المجلس قبل أكثر من ثلاثة أشهر، وهي قوة سيعطي نشرها دفعة هامة تمس الحاجة إليها لـ ١٤ ٠٠٠ جندي وشرطي منتشرين حاليا.

ويتعلق العنصر الثالث بتزايد مناخ التحريض والخوف والترهيب. ويقوم المسؤولون الحكوميون علنا بتهديد الصحفيين، كما هو الحال عندما أخبر وزير شؤون مجلس الوزراء، مارتن لمورو، الذي التقيناه في جوبا، الصحفيين في مؤتمر صحفي عقد في شهر أيلول/سبتمبر ”إذا قلتم شيئا غير صحيح... فسنتعقبكم أينما ذهبتم“. وعندما زار المجلس البلد

في الشهر نفسه، تواصلنا مباشرة مع قادة المجتمع المدني، وشعرنا بإحساس الخوف الذي ينتابهم وفي الكثير من الحالات، أدركنا التهديدات التي يتلقونها بسبب عملهم. ونشرت جماعة تسمي نفسها الشباب الغاضب لمنطقة بحر الغزال السابقة، رسالة على الفيسبوك موجهة للمدنيين في المنطقة الاستوائية الجنوبية:

”سنشن هجوما انتقاميا سريعا على مواطني الاستوائية في أي جهة وأي مكان اعتبارا من الآن. سنجدكم وسنقتلكم. وسنقتلكم بطريقة مقيتة وبشعة.“

وإذا كانت هذه الكلمات مجرد كلمات، فسيكون ذلك أمرا معزولا، لكن هناك مثال آخر وقع مؤخرا، وأؤكد بأنه ثمة الكثير من الأمثلة، وهو مثال أبرهام ألورو البالغ من العمر ٢٠ عاما، الذي جرى استجوابه في مخيم بدييدي للاجئين في أوغندا، بعد فترة قصيرة على هربه من هجوم جرى شنه على مدينته بيي، وهي نفس مدينة السيدة كاكوني. وقال ألورو،

”قبل أسبوعين، جاء جنود إلى بيت أخي إيمانويل في الليل وطالبوه بأن يفتح الباب. واتهموه بالانضمام إلى المتمردين. لم ينضم، لكنهم قتلوه بأن قطعوا جسده بالفؤوس والسواطير“.

لقد كان أخ ألورو يبلغ من العمر ٢٤ عاما.

لكن أولئك الذين يرتكبون تلك الهجمات، ويقتلون المدنيين الأبرياء بتقطيع أجسادهم، ويحرقون منازلهم، ويغتصبون النساء، ويجندون الرجال والأطفال الصغار للقتال ويهددون الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، يتمتعون بإفلات شبه كامل من العقاب. وينطبق نفس الشيء على أولئك الذين يحرضون الآخرين على القيام بمثل هذه الأعمال البغيضة. والرسالة التي تبعثها الحكومة بعدم إخضاعهم للمساءلة واضحة تماما: واصلوا القيام بذلك. واصلوا ما تقومون به.

إن العناصر التي وصفتها ووصفها آخرون بتفصيل أكثر وأقوى، هي العناصر التي تهيئ مناخا يؤدي إلى ارتكاب فظائع على نطاق واسع. ومع كل هذه العوامل، نتذكر جميع التحذيرات التي لم تنتبه الأمم المتحدة لها، أو شاهدتها لكنها اختارت تجاهلها في أماكن مثل سريبرينتسا ورواندا في التسعينات. وبالنظر إلى تراكم التحذيرات، فقد فقدنا الحق في اتخاذ إجراء، بصورة فردية وجماعية، في مواجهة فظائع أكبر في جنوب السودان. لا يمكن لأحد منا القول بأننا لم نتوقع حدوث ذلك. والسؤال المطروح اليوم هو: ماذا سنفعل؟ يمكننا أن نبدأ بالاعتراف بالحالة الهشة للغاية على أرض الواقع، وبأنه ليس بوسع النهج الحالي للمجتمع الدولي وقف دورة العنف.

ودعونا لا نعامل قادة جنوب السودان كما لو أنهم محاورون مسؤولون ذوو مصداقية، بل علينا التعامل معهم كأطراف فاعلة مغرضة، على النحو الذي أظهروا به أنفسهم للأسف، حيث أنهم في أغلب الأحيان يضعون مصالحهم الشخصية الضيقة فوق رفاه الملايين من شعبهم الذي يعاني. لنتوقف عن طلب السماح بالاضطلاع بولاية أذن بها مجلس الأمن لصالح السلم والأمن، ولنشرع بدلا من ذلك في المطالبة بالتوحد حول تلك الرسالة والولاية. ولنتوقف عن التصرف وكأن مبدأ السيادة، باعتباره أمرا بالغ الأهمية لأداء النظام الدولي مهامه، يعطي حكومة جنوب السودان أو أي حكومة رخصة لارتكاب فظائع جماعية ضد شعبها أو يغذي أزمة إنسانية خلفت ملايين الضحايا.

وستقدم الولايات المتحدة خلال الأيام المقبلة، اقتراحا بفرض حظر للأسلحة على جنوب السودان، وفرض جزاءات محددة الأهداف على الأفراد الذين كانوا أكبر المفسدين لمسعى تحقيق سلام دائم في البلد. ومن أجل مصلحة شعب جنوب السودان والمنطقة، يشكل ذلك خطوة هامة في اتجاه كبح جماح العنف المستمر الذي ارتكبته القوات الحكومية وقوات المعارضة ضد المدنيين. واسمحوا لي أن أستبق بعض التعليقات التي سنسمعها اليوم من البلدان التي أعربت عن شكوك فيما يتعلق بهذه الخطوات.

أولا، نعلم أنه لا يمكن لأي حظر، وقف دخول الأسلحة للبلد تماما. ومن نافلة القول، فإننا نعلم أيضا أن هذا الحظر على الأسلحة لن يزيل تلك الأسلحة الموجودة بالفعل في جنوب السودان، ولكن يمكن لفرض حظر على توريد الأسلحة أن يكون له تأثير كبير على أرض الواقع، لا سيما فيما يتعلق بمنع حيازة الأسلحة التي تحدث يوميا. وبينما نجلس هنا، يتدفق المزيد من الأسلحة إلى ذلك البلد، بما في ذلك حيازة الأسلحة الثقيلة والطائرات والمركبات العسكرية التي استخدمت في هذا العنف المدمر في الصراع، واستخدمت في الصراع في جوبا خلال شهر تموز/يوليه، حيث احتمى موظفو الأمم المتحدة، بمن في ذلك ممثلتنا الخاصة وآخرون بالبعثة وهم يتعرضون لوابل من الرصاص.

وإذ تتصاعد الأزمة، ينبغي لنا جميعا أن ننتقل بفكرنا إلى المستقبل ونسأل أنفسنا: ما الذي سنشعر به إذا ما تحققت تحذيرات أداما دينغ. سنتمنى لو أننا فعلنا كل ما في وسعنا لمساءلة المفسدين والجناة وللحد من تدفق الأسلحة إلى أقصى درجة ممكنة. وبحسب ما تعلمنا في أماكن أخرى، فإن الحظر على توريد الأسلحة يكون فعالا عندما يكون هناك التزام واسع وقوي بإنفاذه. ومن شأن إدراج أسماء جديدة على قائمة الجزاءات المحددة الأهداف أن يعزل الأفراد المسؤولين باستمرار عن الأعمال التي أوصلت جنوب السودان إلى هذه الحال وتسببت في هذه المعاناة الشديدة. وستحد هذه الجزاءات من قدرة هؤلاء الأفراد على السفر بحرية كما يفعلون الآن في جميع أنحاء المنطقة، أو من قدرتهم على نقل الأصول التي يمكن استخدامها لتمويل المزيد من أعمال العنف. ولا يوجد سبب وجيه لعدم حرمان أولئك الذين أظهروا أنهم لا يتورعون عن ارتكاب فظائع جماعية من الوسائل التي تمكنهم من القيام بذلك بكفاءة أكبر.

كما لا يوجد سبب وجيه يمنعنا من محاولة منع بعض الأسلحة، على الأقل، من الوقوع في أيدي الأشخاص الذين دأبوا على استخدامها لقتل الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. وبصراحة، فإن أولئك الذين لم يوافقوا على اتخاذ هذه الخطوات المتواضعة، في مواجهة نزاع ينطوي على العديد من عناصر الفظائع الجماعية، قد استغرقوا شهورا لإظهار إمكانية نجاح نهج بديل لمساعدة أولئك الذين استنجدوا بنا أثناء زيارتنا لدعمهم في مواجهة هذه الأعمال. والنهج الذي نتبعه هو نهج الحوار والصبر والانتظار لحين عقد الاجتماع الوزاري المقبل لحكومة جنوب السودان أو إرسالها رسالة أخرى إلى مجلس الأمن – وهي رسائل تتضمن كلاما منمقا ولغة بيروقراطية غير أنها لا تشير إلى أي تغيير ملموس في مسلك الحكومة. وهي رسائل تتضمن كذلك أكاذيب، بما في ذلك كما شهدنا بالأمس، وكما ذكرتنا الممثلة الخاصة للأمين العام لتوها، بيانات تنطوي على تحريف صارخ للحقائق.

إن الولايات المتحدة تدعو إلى أن نواصل انخراطنا. ونحن نتفق مع كل من يشدد على أن الحوار أمر بالغ الأهمية. بيد أننا يجب أن نكمل ذلك الانخراط باتخاذ خطوات تظهر قدرا أكبر بكثير من جدية المقصد، خطوات تبين أن المجلس يعني ما يقول ويعتزم الأداء الفعلي للمهمة الموكلة إلينا، وهي إنفاذ السلام والأمن الدوليين ودعم حفظة السلام التابعين لنا، وأنه يأخذ التحذيرات المتعددة لمسؤولي الأمم المتحدة على محمل الجد ويحمي المدنيين الذين هم في حاجة ماسة إلى الحماية.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أعترف بأنني في غاية السرور لرؤية أن عددا من الوفود ستحذو حذوي في الإدلاء ببيانات رسمية أمام المجلس. من دون المساس بالبيانات التي قد ترغب في الإدلاء بها في المشاورات غير الرسمية. وأنا أعتقد أن الإدلاء ببيانات في جلسات علنية يسهم في توفير قدر أكبر من الشفافية في عمل المجلس.

وأود، أولا، أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية

جنوب السودان، السيدة إلين لوي. ونحن نشيد بعملها خلال السنتين الماضيتين، ونتمنى لها كل النجاح في مساعيها في المستقبل. كما نتقدم بالشكر إلى المستشار الخاص الأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما دينغ، على إحاطته الإعلامية الممتازة. وكذلك نشكر السفير سيك على إحاطته الإعلامية بشأن لجنة الجزاءات.

يعرب وفد بلدي عن عميق القلق إزاء الحالة الراهنة في جنوب السودان. وأبدأ ملاحظاتي بالحديث عن أولئك الذين يعانون أشد المعاناة جراء التراع – أي المدنيين. وكان لتصاعد أعمال العنف، لا سيما منذ تموز/يوليه الماضي، عواقب مدمرة على المدنيين. فقد حدثت انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وحالات اختفاء قسري واغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي والاحتجاز التعسفي وشن هجمات على المدنيين وهجمات على المرافق الطبية وعمال المساعدة الإنسانية والموظفين الطبيين والصحفيين.

وتتخذ هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان طابعا عرقيا. ويتزايد خطاب الكراهية في جميع أنحاء البلد، وهو أمر مثير للجزع تماما، نظرا لأن هذا الخطاب يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب فظائع جماعية. وما زالت الأزمة الإنسانية تزداد شدة وضخامة نتيجة للتراع المسلح في مختلف مناطق البلد وتدهور الأمن الغذائي وتفاقم الحالة الاقتصادية.

وتبعث الأرقام الواردة من الأمم المتحدة على القلق: فهناك أكثر من مليون لاجئ وأكثر من ١,٦ مليون مشرد داخلي وقرابة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. ونشير، كما ذكر السيد دينغ، إلى أن التقاعس في تنفيذ اتفاق السلام والأزمة الإنسانية وانتشار الأسلحة في البلد، جميعها عناصر قد تؤدي إلى تصعيد خطير للعنف. ويساور وفد بلدي القلق إزاء تحقق سيناريو تتعرض في ظله حياة المدنيين لخطر داهم وتنتشر فيه الأسلحة. ونقيم بشكل جاد التدابير التي يمكن اتخاذها للتخفيف من خطر وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح.

وأحث جميع أطراف التراع والمجتمع الدولي بأسره على المساعدة في إنهاء معاناة السكان المدنيين في جنوب السودان. ومن هذا المنطلق، يجب أن نُذكر حكومة جنوب السودان باستمرار بأنها تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية مواطنيها. ويجب على الحكومة أن توفر تلك الحماية بغض النظر عن الخلفية العرقية للمواطنين أو انتمائهم السياسي. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتحلى القادة السياسيون في جنوب السودان بروح المسؤولية بنبذ أي تحريض على العنف واختيار طريق الحوار. وإننا نواصل الدعوة إلى اتخاذ هذه الإجراءات على الرغم من أنه يبدو أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة تتعارض مباشرة مع ما ننصح به.

ومن المهم للغاية اتخاذ تدابير فورية من أجل استئناف العملية السياسية والسعي نحو إيجاد حل سلمي للتراع. ويعتقد وفد بلدي أن هذه التدابير تشمل الجوانب الثلاثة التالية:

أولا، يجب على طرفي التراع التوصل فورا إلى وقف لإطلاق النار. وثانيا، يجب أن يلتزم طرفا التراع باستئناف الحوار والذي ينبغي أن يكون شفافا وشاملا للجميع وأن يتم إجراؤه بحسن نية. وينبغي أن يضطلع مجلس الأمن بدور أنشط في عملية الحوار في جنوب السودان وأن يكون بمثابة ركيزة دعم للاتحاد الأفريقي وللهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأطراف المهتمة الأخرى التي قد يكون بوسعها التدخل. وثالثا، يجب اتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد للإفلات من العقاب. ومن المهم مواصلة بذل جهود لتنفيذ الفصل الخامس من اتفاق السلام فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة والتعافي. ونحيط علما، بشأن تلك النقطة، بعزم الاتحاد الأفريقي على إنشاء محكمة مختلطة في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن إنشاء

محكمة كهذه سيكون عاملا إيجابيا، نظرا لأن عدم تحديد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جنوب السودان لن يؤدي إلا إطالة أمد النزاع.

وفي مجال آخر، صُدمنا بالرسالة التي بعثت بها حكومة جنوب السودان إلى المجلس، متضمنة مرفقا يحوي نص الاتفاق بين حكومة جنوب السودان ومجلس الأمن بشأن تنفيذ البيان الصادر في ٤ أيلول/سبتمبر. وسيكون مفيدا أن تكون سلطات جنوب السودان أكثر حرصا فيما يتعلق بدقة مراسلاتها الرسمية مع المجلس.

وأخيرا، أود الإشارة إلى العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، وهي بعثة لديها ولاية طموحة وجريئة جدا، وتعمل في مسرح عمليات غاية في التعقيد والخطورة. ومن الضروري أن تكون البعثة قادرة على الوفاء بولايتها، ولذلك فإننا نحث جنوب السودان على رفع أي قيود على البعثة، تمشيا مع الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق مركز القوات.

وكما أشار السيد لادسوس في أكثر من مناسبة بينما كان يتحدث عن موضوع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يسرني أن استنتاجات التحقيق المستقل الخاص بشأن الأحداث العنيفة التي شهدتها جوبا خلال الفترة من ٨ إلى ٢٥ تموز/يوليه واستجابة البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين قد وضعتها الأمانة العامة في الاعتبار وسيتم تنفيذها بمراقبة فرقة عمل بقيادة من المقر.

ولا بد من الإشارة إلى أننا، وللمرة الثالثة، نشهد نتائج متدنية المستوى للبعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين. وهذا يعني فيما يبدو أن نتائج الإجراءات التي كان ينبغي اتخاذها للحيلولة دون تكرار المشكلة كان من المرجح أن تأتي متدنية تماماً أيضاً. وفي هذا السياق، نفهم أن هناك ثلاثة جوانب تتطلب اهتماماً خاصاً لتجنب إخفاقات جديدة في حماية المدنيين.

أولاً، يجب إعادة النظر في عمليات اختيار القادة للمناصب الأكثر الأهمية. ثانياً، يجب مراجعة المفهوم العملياتي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والأوامر والإجراءات التنفيذية التي تتخذها البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين واستخدام القوة حسب الاقتضاء. ثالثاً، أسوة بما يحدث في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، نفهم أنه لا بد من المطالبة بتطبيق المعايير الجنائية والتأديبية للبلدان المساهمة في حالات الفشل في حماية المدنيين، بحيث لا تنتهي المساءلة بمجرد العودة إلى الوطن، بل تبلغ أقصى عواقبها. ونرى، خصوصاً، أن الإجراء الأخير سيسهم في تحقيق حماية فعالة للمدنيين، وهو الجانب الأكثر حساسية في عمليات حفظ السلام، ويجب عدم التهاون إطلاقاً مع أي إخفاقات في هذا الصدد.

ختاماً وكما أشارت السفيرة سامنتا باور قبل لحظات، نؤيد ما ورد في التقرير الخاص للأمين العام (S/2016/951) ومفاده أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام غير مجهزة بالنطاق أو الموظفين أو القدرات لمنع الفظائع الجماعية من الحدوث.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية. وأود أن أبدأ بإشادة خاصة بالسيدة إلين لوي، الممثلة الخاصة، لقيادتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلال فترة صعبة للغاية. وكما شرح مقدمو الإحاطات الثلاثة بوضوح يبعث على الألم، فإن جنوب السودان يتردى أمام أعيننا. فالتوترات العرقية بلغت حافة الانهيار. والوضع الإنساني الآن يضارع الأسوأ في قارة أفريقيا، والمحادثات السياسية التي كان يمكن أن تجلب السلام للملايين تبدو الآن أبعد ما تكون عن النجاح من أي وقت في التاريخ القصير للبلاد. إلا أننا لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة هذه المأساة. وهناك أمور ثلاثة يتعين علينا القيام بها لمساعدة شعب جنوب السودان.

أولاً، لا بد أن نقر بأن هذه ليست حرباً أهلية عادية. والسيد أداما دينغ ذكر للتو أن الإبادة الجماعية ليست أمراً يحدث بين عشية وضحاها. فعلامات الإنذار قائمة. وهذا أمر ينبغي أن نضعه نصب أعيننا. إنه يطالبنا بأن نفتح أعيننا، وأن نتصرف قبل فوات الأوان. فإن فشلنا في القيام بذلك، ستكون هناك عواقب لا توصف. ولنتخيل تلك العملية البشعة، تلك المأساة وقد أصبحت حقيقة واقعة، كيف يمكن أن نجلس حول هذه الطاولة ونتساءل ماذا كان عسانا أن نفعل؟ وعوضاً عن ذلك، اليوم، ينبغي أن نختار مساراً مختلفاً.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية. فعشية استقلال جنوب السودان، اتخذنا بالإجماع القرار ١٩٩٦ (٢٠١١)، الذي أذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ومنذ ذلك اليوم، أدرجت جنوب السودان في جدول أعمال المجلس ٧٠ مرة. فكم مرة منها تكلم المجلس بصوت واحد؟ ألم يحن الوقت لكي نتحد من أجل بث الأمل لدى شعب جنوب السودان؟ أدري أن المملكة المتحدة مستعدة للقيام بذلك. وأعرف أن المملكة المتحدة يمكن، بل ويجب أن تقوم بدور أكبر وربما أكثر أهمية في هذا الجهد كعضو في اللجنة الثلاثية وشريك ثنائي. ولكن هذا الجهد يتجاوز أي حكومة واحدة. في واقع الأمر، فإنه يتخطى حدود القاعة هذه. نحتاج إلى جهد عالمي حقيقي – جهد يشمل أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ويتطلب الإرادة السياسية والشجاعة السياسية من قادة جنوب السودان خصوصاً. يجب أن يعترفوا بنطاق المشكلة ويلتزموا بكونهم جزءاً من حل سياسي سلمي وشامل.

النقطة الثالثة هي أننا نعرف بالفعل الخطوات التي يتعين اتخاذها: إنهاء القتال فوراً؛ ووضع حد للعراقيل التي تواجهها البعثة وقوة الحماية الإقليمية والعاملين في المجال الإنساني؛ وإنهاء خطاب الكراهية والتحريض فوراً؛ ومضاعفة الجهد السياسي الجماعي بغية إجراء محادثات سياسية جامعة. الوضع في جنوب السودان كما وصف اليوم قاتم. بل هو كئيب. لكن، لا يخطئن أحد، فكما قالت السيدة إلين لوي، قد يصبح الوضع أكثر قتامة. لذلك، لا بد لنا من الإصغاء للسيد أداما ديانغ واستخدام ما لدينا من أدوات لمنع ذلك من الحدوث. وأنا أتفق مع كل مقترحاته ومن بينها ما يراه من ضرورة ملحة لأن يفرض مجلس الأمن حظراً على الأسلحة. ولطالما دعت المملكة المتحدة إلى ذلك، ونحن نؤيد اقتراح الولايات المتحدة في هذا الصدد. ولا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي بينما توجد لدى أبناء شعب جنوب السودان أسلحة يستخدمها مواطنوهم ضدهم. وفي ظل هذه الظروف، ما من سبب يدعونا للسماح باستمرار تدفق الأسلحة إلى أولئك الذين يمكن أن يصوبوها إلى المدنيين، في نهاية المطاف.

وأود أن أتطرق إلى معالجة الشواغل إزاء حظر الأسلحة. أولاً، حظر الأسلحة لم يعد مسألة للضغط السياسي، فلدينا أدوات أخرى. فالتعاون في سياق عملية سياسية ووقف تدفق الأسلحة لا يمنع أحدهما الآخر. ثانياً، نعرف أن حظر الأسلحة يمكن تنفيذه بسبب محدودية البُنى التحتية في جنوب السودان – فهناك مهبط رئيسي واحد فقط وأربعة مطارات رئيسية. ثالثاً، نعرف أنه في سياق الحظر، فإن استخدام الأسلحة الثقيلة سيكون محدوداً وسينخفض تدفق الذخيرة. لذلك، ندرك أن حظر الأسلحة سيكون له أثر على المدى القصير والمتوسط والطويل. نعرف إجابات كل تلك الأسئلة ونعرف أن وقف تلك الأسلحة سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح لأن هذه مسألة حياة أو موت.

ومهما بلغت قتامة الوضع في جنوب السودان، فهو يمكن أن يزداد سوءاً، ولكن يمكن أيضاً أن يتجه إلى الأفضل، شريطة أن نشرع في العمل. لذلك، دعونا نعمل بشكل جماعي وبتفويض، ولنستخدم الأدوات المتاحة لدينا بحكمة،

حتى نحقق ما ننشده جميعاً، أي إحلال السلام المستدام وتحرر شعب جنوب السودان من الخوف.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نتوجه بالشكر للسيدة إلين مارغريت لوي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان؛ والسيد أداما دينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية؛ والسفير سيك، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

على الرغم من أنه كانت هناك ثلاث سنوات من النزاع، فإن الوضع في جنوب السودان لا يزال معقداً وغير مستقر. وتتجلى آثار ذلك على مستويات مختلفة. في مجال الأمن، استمرت الاشتباكات المسلحة بين الطرفين، في انتهاك لاتفاقات وقف الأعمال العدائية. وأدت تلك الاشتباكات إلى بقاء مقر بعثة الأمم المتحدة ومستوطنات المدنيين على خط النار. ومن أمثلة ذلك ملكال في شباط/فبراير وجوبا في تموز/يوليه. كما أن الأزمة السياسية قد حدَّت من تنفيذ اتفاق السلام المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٥، نتيجة لعدم وجود نهج هيكلي إزاء النزاع، الأمر الذي يؤدي إلى إقصاء بعض الأطراف في الاتفاق وعدم الشمولية في العملية السياسية، مما يشكك في شرعية المؤسسات الانتقالية. يضاف إلى ذلك الوضع الاقتصادي المتردي نتيجة للانخفاض في أسعار النفط.

ويساورنا القلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني واستمرار تجنيد الأطفال، ثم مؤخرا التصريحات الملتهبة الناضحة بالكراهية والتحريض على العنف بين مختلف المجموعات العرقية في جنوب السودان، والتي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية حسبما يرى المستشار الخاص للأمين العام، السيد أداما دينق.

وبالمثل، تفاقمت الأزمة الإنسانية التي تواجه ذلك البلد، على النحو الذي يؤكده وجود ما يربو على ٢,٦ مليون من المشردين داخليا، بمن فيهم ما يزيد على مليون لاجئ في البلدان المجاورة، نتيجة لحوادث العنف التي وقعت في جوبا خلال شهر تموز/يوليه. وهناك ما لا يقل عن ٤,٨ مليون شخص من مواطني جنوب السودان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، في حين ازداد سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة في السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة تربو على ١٥٠ في المائة.

وفي مواجهة ذلك الواقع المروع، فنحن على اقتناع بالدور الأساسي الذي اضطلعت به البعثة، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين ودعم العملية السياسية وتهيئة الظروف اللازمة لإيصال المساعدة الإنسانية. ويجب أن نضع في الاعتبار أيضا الظروف السلبية التي تعمل فيها البعثة في الميدان، بما في ذلك التحديات اللوجستية والعملياتية والسياسية. ويحدونا الأمل في إمكانية حل تلك المشاكل على وجه السرعة في إطار فريق الدعم التقني الذي يعمل مع البعثة وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وليس نظام سلفا كير، كما وصفه فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) مؤخرا في تقريره المؤقت (S/2016/963).

ونرحب علاوة على ذلك، بهذه الفرصة لنحث البعثة على استخدام جميع الوسائل اللازمة لتحسين الأمن وحماية الوضع في مخيمات المدنيين في بانتيو، وهي أكبر المخيمات في جنوب السودان حيث يوجد بها ١٠٣ ٤٩٤ من المشردين داخليا، ويقع فيها أكبر عدد من الحوادث المؤسفة كتلك التي تم تسجيلها في ملكال وجوبا. ونعتقد أنّ في الإمكان إدخال بعض الممارسات الإيجابية التي جرى تنفيذها في مناطق أخرى، كإنشاء منطقة خالية من الأسلحة في جميع أنحاء المدينة.

ونكرر التأكيد على أنه لا يمكن التوصل إلى حل عسكري لهذا النزاع الذي يعاني منه البلد، وأنه يجب علينا

توحيد الجهود لتنشيط العملية السياسية. وبالتالي، فإننا نجدد بحزم دعمنا الكامل لجميع الجهود والمبادرات المتخذة في هذا الاتجاه والتي من شأنها أن تساعد رئيس بوتسوانا السابق، فيستوس موغاي، على رأس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، في العمل مع رئيس مالي السابق، السيد ألفا كوناري، بصفته الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بجنوب السودان، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا.

ونتفق مع الأمين العام على ضرورة وضع استراتيجية سياسية واضحة للتصدي للنزاع الدائر في جنوب السودان والمنطقة بطريقة شاملة، فضلا عن التسليم بضرورة منع تصعيد الوضع الميداني. وينبغي أن تتسم تلك الاستراتيجية بالملكية الوطنية، وأن تشمل جوانب من قبيل الاتفاق على وقف الأعمال العدائية وتنفيذه بصورة فعالة، بما في ذلك وقف الأنشطة العسكرية في المدن الرئيسية في البلد، نظرا لاقتراب حلول موسم الجفاف الذي تزداد فيه قدرة القوات على الانتشار في الميدان. وهناك أيضا حاجة إلى المتابعة المتعلقة بضرورة التوصل إلى حل للنزاع السياسي واعتماد تدابير فعالة بشأن نزع السلاح وإيواء القوات.

وينبغي أن يأخذ الحل في الاعتبار أيضا ضرورة تطبيق مبادرات المصالحة وبناء الثقة بين أطراف النزاع للحيلولة دون تصعيد آخر، وارتكاب الفظائع الجماعية حتى يتسنى تعزيز الحوار الشامل الذي تُسمع فيه جميع الأصوات، بما فيها أصوات المعارضين والأخذ بها بعين الاعتبار. ونولي من ناحية أخرى أهمية قصوى للتطبيق الفعال للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جنوب السودان، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بمسائل الأمن والعدالة الانتقالية بغرض كفالة، من بين أمور أخرى، مساءلة الأشخاص، بما يؤدي إلى كسر تلك الحلقة السائدة من الإفلات من العقاب. وذلك هو الإطار الوحيد لإنهاء الأزمة والتوصل إلى السلام الدائم الوطيد في جنوب السودان. ونعتقد أيضا أن نهجا كهذا سيؤدي إلى تعزيز التدابير الرامية إلى منع وتخفيف النزاعات المحلية وتعزيز المبادرات الهادفة إلى تحقيق المصالحة وتهيئة مناخ مؤات لثقافة السلام في البلد، لا سيما على المستوى القبلي.

وفيما يتعلق بقوة الحماية الإقليمية، فإننا نؤكد مجددا أنه ينبغي أن تحظى أنشطة القوة على موافقة الدولة المضيفة على النحو الواجب، وأن تتفق تماما مع المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام. ونعتقد أن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ماضية قدما في ذلك الاتجاه، على النحو الوارد في آخر رسالة إلى المجلس. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتوخى الحذر في معالجته للأزمة، غير أن عليه أن يفعل ذلك بحزم تام في ذات الوقت.

ونود في ذلك الصدد الإبلاغ بأننا سنعمم إحاطة إعلامية بشأن مشروع بيان صحفي عن الحالة في جنوب السودان. ونأمل أن نتمكن من التعويل على دعم الدول الأعضاء في هذه الهيئة في مثل هذه الأوقات الصعبة، وأن يحافظ المجلس على وحدته لكي يكون له تأثير إيجابي ويستطيع الإسهام في التوصل إلى حل سلمي للنزاع الذي يعاني منه ذلك البلد الأفريقي الشقيق.

وأخيرا، أود أن أوجه سؤال متابعة للسيد دينق: فهل يستطيع موافاتنا بمعلومات أكثر تفصيلا عن خطة العمل الرامية إلى منع ارتكاب الفظائع الجنائية في جنوب السودان، وعما إذا كانت هناك أي تدابير قد اتخذت في البعثة على مستوى المقر لمناهضة انتشار خطاب الكراهية والتحريض على العنف وإثارة النعرات العرقية في البلد؟

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن تقديري لإتاحة الفرصة لي للتكلم في هذه المسألة الملحّة. وأود أن أشكر السيدة إلين لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيد أداما دينغ، المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية،

على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصّلتين. وقد استمعت إلى كلتا الإحاطاتين الإعلاميتين بعناية مع الشعور بالقلق الشديد. وتسلِّم اليابان بأنه بالرغم من أن جوبا ما تزال هادئة نسبيا في هذه اللحظة، فإن الحالة الأمنية في جنوب السودان بصورة عامة تتسم بالتوتر الشديد، علاوة على تواتر الاشتباكات المسلحة وعمليات قتل المدنيين. ولا يمكننا أن نتفاءل بالطريقة التي ستتطور بها الأمور، وينبغي أن نواصل رصد الحالة الأمنية في البلد عن كثب.

ومثلما لاحظ متكلمون كثيرون قبلي، فإن السؤال المطروح الآن هو: كيف سيعمل مجلس الأمن على تحسين الحالة. فقد أصبحت مصداقيتنا على المحك.

وأيا كانت الإجراءات التي نتخذها، فلا بد من أن يوجَّه هدفنا النهائي إلى النهوض بالعملية السياسية. وفي حين تكتسي إرادة الأطراف أهمية بالغة، فإن مشاركة البلدان المجاورة عامل رئيسي أيضا. وما قرار كينيا بسحب وحدتها إلا تأكيد آخر على أهمية الدور الذي يؤديه جيران جنوب السودان. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من النقاط الواردة في التقرير الخاص (S/2016/951) عن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مفيدة في ذلك الصدد. ولا مناص من أن تنسّق الأمم المتحدة جهودها مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجهات الفاعلة الرئيسية لدعم العملية السياسية كي يتسنى لها تيسير بلورة تلك العملية السياسية بمزيد من الفعالية. ونشيد أيّما إشادة بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة – بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية – لوضع استراتيجية سياسية شاملة تهدف إلى تحقيق وقف الأعمال العدائية وإعادة الأطراف إلى عملية سياسية شاملة. ونسلّم في ذلك الصدد بأهمية إشراك الممثل السامي للاتحاد الأفريقي، كوناري.

ونرحب باقتراح توسيع نطاق دوريات البعثة حول مواقع حماية المدنيين وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الإنسانية. وبالمثل، فإن من الأهمية بمكان أيضا زيادة تفاعل البعثة مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية.

وبعد أن استمعنا باهتمام إلى ملاحظات السيد دينق، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء تصاعد التوترات العرقية في البلد. وفي ذلك السياق، فقد استرعى انتباهنا اقتراح مفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء قوة خارجية للاستجابة للفظائع الجماعية المحتملة. ونأمل في إجراء المزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك توضيح الكيفية التي يمكن بها التمييز بين ولاية القوة المقترحة وقوة الحماية الإقليمية التابعة للبعثة .

وتُعلّق اليابان، بوصفها إحدى البلدان المساهمة بقوات في البعثة، أهمية كبيرة على تهيئة البيئة التي يمكن الاضطلاع فيها بأمان بأنشطة فعالة. وفي هذا الصدد، ندعو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إلى زيادة التعاون وبمزيد من الجدية مع الأمم المتحدة. وتأمل اليابان بإخلاص أن يحقق جنوب السودان السلام والاستقرار ويخطو خطوات كبيرة على طريق التنمية. وما فتئت اليابان، بوصفها صديقة لجنوب السودان، تدعم البلد وقد أرسلت وحدة هندسية إلى البعثة منذ استقلال البلد. وستواصل اليابان الإسهام في السلام والأمن في جنوب السودان في المستقبل.

وأخيراً، بالنيابة عن حكومة اليابان، أود أن أعرب عن الشكر الخاص للسيدة إلين لوي على عملها الشاق والدؤوب جداً في الميدان في بيئة صعبة للغاية.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة إلين مارغريته لوي على إحاطتها الإعلامية وخدماتها المقدّمة إلى الأمم المتحدة، ولا سيما في جنوب السودان. وأود أيضاً أن أشكر السيد أداما دينغ على إحاطته الإعلامية الصريحة والواضحة عن المخاطر التي نواجهها الآن في جنوب السودان، وكذلك الرئيس، السيد

فودي سيك، على تقييمه التريه المماثل للحالة كما تراها لجنة الجزاءات المفروضة على جنوب السودان.

وكما سمعنا، فإن الحالة في جنوب السودان مروعة. واتفاق السلام المتفاوض عليه في العام الماضي هو في حالة احتضار، هذا إذا لم يكن قد مات. ولا تحدث أي عملية سياسية، ولا تميل الجهات الفاعلة الرئيسية بأي طريقة جادة إلى الانضمام إلى عملية من هذا النوع. لقد شهدنا اندلاع أعمال العنف المروعة في جوبا في تموز/يوليه، وكانت الاستجابة من جانب بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان موضوع تقرير لاذع للمحقق الخاص المستقل الذي عينه الأمين العام. ومنذ ذلك الحين، تواصل قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة والميليشيات الأخرى المناوشات مع بعضها في أنحاء البلد، مرتكبة الفظائع ضد الطرف الآخر والمدنيين الأبرياء، إلى الدرجة التي نتلقى فيها الآن تحذيراً من المخاطر الحقيقية لنشوب حرب أهلية كاملة النطاق بل وقوع إبادة جماعية.

وتقع المسؤولية عن الحالة الراهنة في المقام الأول على عاتق قادة جنوب السودان، الذين أولوا الأسبقية للسلطة ولاغناء أنفسهم على حساب احتياجات شعوبهم. بيد أن بعض المسؤولية يقع أيضاً على عاتق أولئك الذين وفّروا الملاذ الآمن لهؤلاء الأشخاص وممتلكاتهم، إلى جانب أولئك الذين قاموا بتوريد الأسلحة لتأجيج هذه الحرب المدمرة في البلد الأشد فقراً في العالم، وفي الواقع إلى جانب الجهات التي أعاقت المجلس عن اتخاذ إجراءات فعالة في الاستجابة إلى الحالة التي ما فتئت تتفاعل لسنوات عديدة. ويجري تحذيرنا الآن من أن كارثة حقيقية خطيرة جداً تلوح في الأفق في وقت ليست البعثة فيه مجهزة بصورة جيدة للتصدي لها. وكما نعلم، فإن البعثة تعمل في بيئة غير مواتية، وتكتنفها المشاكل البنيوية والسياسية العميقة وفي حالة من الانفلات، وتواجه التغييرات في القيادة في الميدان وفي الواقع في نيويورك في العام المقبل.

وللبعثة، كما لا يُذكر أحياناً، أربع مهام رئيسية: حماية المدنيين، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتهيئة الظروف المناسبة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية، ودعم تنفيذ اتفاق السلام. ومع ذلك، فإن المهمة الوحيدة التي تمكنت البعثة فعلاً من القيام بها في الأشهر الستة الماضية وأكثر هي الأولى من تلك المهام، كما ظهر بقسوة، حتى أنها لم تتم بشكل جيد جداً تحت الضغوط.

تقع المسؤولية عن هذه الحالة أساساً على عاتق الأطراف في جنوب السودان، ولا سيما الحكومة، التي استخدمت مركزها بوصفها الحكومة المضيفة وقوتها العسكرية لمنع البعثة من الاضطلاع بولايتها. فماذا نفعل؟ لا يمكننا التخلي عن جنوب السودان، ولكن لا يمكننا أيضاً بطريقة سحرية إيجاد تغيير آني في سلوك قادة جنوب السودان أو فعلاً في طريقة تشكيل البعثة وعملها. وعلى الرغم من حجم المشكلة، فإننا بحاجة إلى التركيز وأن نكون واقعيين في أهدافنا المباشرة، إلى أن يتسنى وضع ترتيبات طويلة الأجل وتنفيذها.

والآن، علينا أولاً أن نُصغي إلى تحذيرات السيد أداما ديانغ بشأن أخطار الإبادة الجماعية وأن نوضح لقادة جنوب السودان بأنهم سيخضعون للمساءلة إذا ازداد تدهور الأحداث. ثانياً، نحن بحاجة إلى أن ننفذ دون تأخير التوصيات الواردة في تقرير التحقيق الخاص المستقل القابلة للتنفيذ الفوري.

وينبغي إبقاء المجلس بانتظام على اطلاع على التقدم المحرز في التنفيذ، والأمين العام وفريقه في حاجة إلى ضمان أن يتم توفير هذه المعلومات المستكملة. ونحن بحاجة أيضاً إلى وضع توجيهات وتوقعات واضحة للممثل الخاص الجديد للأمين العام ولقائد القوة، وأن نطلب منهما أن يكفلا دعم كل من العنصرين المدني والعسكري للبعثة لعمليات الآخر، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الولاية وقواعد الاشتباك واستخدام القوة.

وتقع على عاتق مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات أيضاً مسؤولية مشتركة في معالجة المسائل العامة في البعثة. ونحن بحاجة إلى إجراء المزيد من المحادثات الصريحة مع بعضنا البعض من أجل توضيح التوقعات وإبراز القرارات الصادرة عن البلدان المساهمة بقوات بعدم اتباع الأوامر. وينبغي أيضاً العمل مع أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات على توثيق النقاط المرجعية وانتهاكات اتفاق مركز القوات وبناء فهم مشترك لصورة عدم الامتثال.

وعلى مستوى المجلس، يتعيّن علينا نحن والمجتمع الدولي اتخاذ خطوات لتغيير حسابات حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة على وجه الخصوص، بحيث نعطي البعثة المساحة التي تحتاجها للوفاء بولايتها الأساسية. ويلزمنا بوصفنا المجلس أن نرسل إشارة واضحة، بما في ذلك من خلال الجزاءات المحددة الهدف وحظر الأسلحة، بأن الوضع الراهن لا يمكن تحمله.

ن الحجة القائلة بأن الجزاءات يجب أن ترتبط بعملية سياسية لكي تكون فعالة، أو أنها قد تعقّد العملية السياسية، لا تثبت، في رأينا، إلا عندما يكون هناك احتمال واقعي لإجراء عملية سياسية. وفي الوقت الراهن، لا توجد أي من هذه الاحتمالات. وفي تلك الحالة، بعيداً عن الحد من استيراد الأسلحة على الأقل ولا سيما الأسلحة الثقيلة، سيكون الغرض من الحظر الإشارة إلى أن التسامح الدولي عمّا هو جارٍ في جنوب السودان قد وصل إلى نهايته.

لذا تتطلع نيوزيلندا إلى العمل مع الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجلس بشأن مشروع القرار الذي من المتوقع اتخاذه.

السيد غاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عملكم على رأس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان في فترة عصيبة بشكل خاص. ونود أن نشكر السيدة لوي على جهودها؛ وهي تحظى بكامل التقدير والامتنان والاعتراف من إسبانيا على التزامها بعملها بصفتها رئيسة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في السعي إلى تعزيز السلام في جنوب السودان.

ونشكر أيضاً السيد دينغ على زيارته المناسبة التوقيت إلى جنوب السودان وعلى المجيء إلى المجلس ليقدم لنا رأيه في الأحداث التي تجري في البلد. إن مشاركته في القاعة اليوم كانت لها أهمية خاصة وضرورية، بالنظر إلى الخطر الحقيقي، حيث أبلغ عن الفظائع الجماعية التي تحدث في البلد. وما استمعنا إليه للتو من السيد دينغ إنما يؤكد إلحاح الحاجة إلى العمل فوراً وإعداد أنفسنا لاحتمال وقوع أي حدث.

وكما ندرك جميعنا تماماً، أيد قادة العالم في عام ٢٠٠٥ مبدأ ومذهب المسؤولية عن الحماية، الذي يهدف إلى تمكين الأمم المتحدة من العمل والمساعدة في حالات مثل التي وصفها السيد ديانغ للتو. وأود أن أتناول عبارة من العبارات التي قالها وهي أن الإبادة الجماعية ليست حدثاً، بل هي عملية. ومن الواضح أن المسؤولية الرئيسية عن وقف تلك العملية تقع على عاتق سلطات جنوب السودان وجميع الأطراف الفاعلة السياسية والعسكرية في البلد. ومع ذلك، عندما لا تقدر تلك الجهات الفاعلة على الاضطلاع بمسؤوليتها أو ليست لديها الرغبة في ذلك، يُناط الأمر ببقية المجتمع الدولي لتلبية احتياجات الناس الذين يجدون أنفسهم عرضة للخطر. لذا يُناط هذا الأمر بمنظومة الأمم المتحدة وبالمجلس تحديداً.

وأود في هذا الصدد تسليط الضوء على نقطتين. أولاً، هناك مسؤولية واضحة يجب أن تتحملها منظومة الأمم المتحدة والبعثة التي تقودها السيدة لوي – فنحن ندرك القيود الشديدة التي تواجهها البعثة في قدرتها على الوفاء بتلك المسؤولية. وهذا هو السبب في أننا راضون بشكل خاص عن أن نرى الجهود

التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، تستكشف الخيارات الممكنة الرامية إلى إيجاد حل.

وبالتأكيد تشمل تلك الخيارات آليات لضمان نشر قوة حماية إقليمية، أو خيارات أخرى تتجاوز ما يسمى قوة التدخل الخارجية المشار إليها في التقرير (S/2016/951)، التي نعتبرها مبادرة مثيرة للاهتمام. ومع ذلك، فنحن إذ نأخذ في الاعتبار حقيقة أن حماية المدنيين ينبغي أن تكون أولويتنا المطلقة، يحدونا الأمل في أن تؤدي التفاعلات مع الاتحاد الأفريقي إلى مقترحات وخطط واضحة ومحددة تتضمن خيارات واقعية وقابلة للتطبيق.

ومن العناصر الرئيسية في ضمان أن تتمكن السيدة لوي من أداء مهامها ضرورة كفالة حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على نحو ما ذكر في هذه القاعة في العديد من المناسبات. فبدون حرية التنقل، من المستحيل أن تقوم بالمتابعة أو تنفيذ ولايتها. والقيود المفروضة على البعثة من قبل سلطات جنوب السودان غير مقبولة تماما. وينبغي أن تؤدي الضمانات الأمنية التي توفرها سلطات جنوب السودان – كما أوضحت السيدة لوي – إلى اتخاذ إجراءات حقيقية على أرض الواقع. وتعد استعادة الثقة بين البعثة وسلطات جنوب السودان أمرا أساسيا. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان أن تتصرف سلطات جنوب السودان بحسن نية في علاقتها مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، على نحو ما نأمل منها.

وعلاوة على ذلك، من الصحيح أن جهود البعثة لا تعتمد على أطراف ثالثة فقط، فجزء من المسألة هو المسؤولية التي يجب أن تتحملها البعثة بمفردها. ولهذا السبب، من المهم تطبيق الدروس المستفادة من الحوادث التي وقعت في ملكال وأحداث العنف التي وقعت في تموز/يوليه وضمان عدم تكرارها. ولذلك نكرر التأكيد على دعمنا لأي تدابير تهدف إلى منع أي تكرار لتلك الأخطاء وترمي إلى كفالة المساءلة اللازمة، عند الاقتضاء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن جزءا من المسؤولية عن حماية شعب جنوب السودان تقع على عاتق المجلس. يجب أن نتعهد بذلك الالتزام الآن. ويجب أن نستعرض ولاية البعثة في كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بالمقترحات الواردة في التقرير والأهداف الطموحة المحددة للبعثة، بما في ذلك تعزيز حماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وتعزيز حماية الأطفال، ومكافحة الاعتداء والعنف الجنسيين. وكما ذكرنا من قبل، فإننا ندرك تماما الصعوبات التي تواجه البعثة في ضمان حماية المدنيين الموجودين خارج المخيمات.

ومع ذلك، فإننا سنولي اهتماما كبيرا لبعض العناصر التي طرحت في التقرير، وبعض الأفكار المبتكرة بشأن ضمان تلك الحماية وتحسينها، على سبيل المثال، الدوريات الراجلة لمنع العنف الجنسي في المناطق المحيطة بمخيمات البعثة، فضلا عن فكرة استكشاف تدابير تتسم بدرجة كبيرة من الابتكار، مثل حماية المدنيين العزل من جانب المجتمع المدني، وهو الأمر الذي يجري بالفعل بنجاح إلى حد ما في بعض أنحاء البلد.

ثانيا، أود أن أشير إلى مسؤولية أخرى من مسؤوليات المجلس، وهي الحاجة إلى بناء القدرات من جانب البعثة والممثلة الخاصة من أجل تحسين دعم العملية السياسية. وعلى نحو ما كررنا التأكيد عليه، من المؤكد أننا نحتاج إلى جهد جماعي لاستئناف الحوار وتعزيز شمول الجميع في العملية السياسية. وفي هذا الصدد، يمكن للمجلس أن ينظر في أنواع أخرى من الأدوات التي قد تكون متاحة، على سبيل المثال، الجزاءات الفردية كتلك المتاحة له. فقد يفكر المعرضون لخطر فرض الجزاءات عليهم مرتين قبل اختيار الكراهية أو الانقسام.

وتتضمن الصكوك الأخرى المتاحة للمجلس إمكانية أن يفرض في النهاية حظر توريد الأسلحة على جنوب السودان. ونرى أن إعلان وفد الولايات المتحدة عن نيته اقتراح أن يفرض المجلس حظرا على توريد الأسلحة أمر مثير للاهتمام.

وما برحت إسبانيا تقول لأكثر من عام – عامين تقريبا – أن هناك حاجة إلى اعتماد هذا التدبير.

وعلى نحو ما ذكر ممثل المملكة المتحدة للتو، فإننا نعتقد أن فرض حظر توريد الأسلحة لا يشكل عبئا سياسيا – و لم يكن أبدا. بل إنه أداة حقيقية تهدف إلى الحد من العنف على أرض الواقع. إنه سيؤدي إلى الحد من نشر الأسلحة الثقيلة وإمكانية تصعيد الأعمال العدائية. وقبل كل شيء، فإننا مقتنعون بأن وجود عدد أقل من الأسلحة في البلد من شأنه أن ييسر تهيئة بيئة تفضي بقدر أكبر إلى تعزيز إجراء حوار سياسي شامل، الذي يمثل السبيل الوحيد للبلد من أجل إيجاد مخرج من الحالة الراهنة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم.

إن الحالة في جنوب السودان لا تزال معقدة. فمن ناحية، الحالة الأمنية في جوبا آخذة في التحسن. ويواصل الرئيس كير تنفيذ البيان المشترك (S/2016/776، المرفق) الصادر عن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان ومجلس الأمن. وقد وافق على مشاركة قوات من البلدان المجاورة المعنية في قوة الحماية الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية قد بدأت عملها، ونظمت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم حلقة عمل بشأن الإعداد للوقف الدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، من ناحية أخرى.

ولا تزال الحالة العامة في جنوب السودان قائمة، مع وجود العديد من الصعوبات المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة في المجالات التالية. أولا، من الضروري أن يواصل الضغط من أجل إجراء عملية سياسية ترمي إلى حل مسألة جنوب السودان. وينبغي للمجتمع الدولي تسريع الجهود الرامية إلى ضمان عودة جميع الأطراف في جنوب السودان إلى مسار تنفيذ اتفاق السلام والتسوية السياسية لصالح حل الخلافات عن طريق الحوار والتفاوض، في جهد مشترك يرمي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جنوب السودان.

وتؤيد الصين جميع الوسائل الرامية إلى مواصلة تعزيز تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مجالات المساعي الحميدة، وحماية المدنيين، ومساعدة الوصول الإنساني، بهدف حل المشاكل التي تمت مواجهتها في عملية التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجنوب السودان من خلال الحوار والتشاور مع التحلي بالصبر.

ثانيا، من الضروري ضمان المشاركة الكاملة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ما انفكت الصين تؤيد تسوية القضايا الأفريقية من جانب الأفارقة باستخدام منهجياتهم الخاصة. وتدعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في دورها الريادي في تسوية مسألة جنوب السودان. ويجب على الأمم المتحدة زيادة دعمها إلى رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، السيد فيستوس موغاي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، السيد ألفا عمر كوناري، بغية تعزيز التعاون والتنسيق المتبادلين لصالح تعزيز التآزر في التسوية السياسية لمسألة جنوب السودان.

ثالثا، يجب أن يحظى تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بدعم وتعاون حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجنوب السودان. والحكومة الانتقالية ملتزمة بتنفيذ البيان المشترك الصادر عن مجلس الأمن، وبتنفيذ القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦). كما أنها ملتزمة بدعم التنفيذ الكامل لولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وعمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

ووافقت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجنوب السودان على السماح للبلدان المجاورة إثيوبيا ورواندا وكينيا بإرسال قواتها للمشاركة في قوة الحماية الإقليمية، ووافقت على مناقشة مواقع تجمع قوة الحماية الإقليمية مع البعثة.

وينبغي لمجلس الأمن والأطراف المعنية اغتنام هذه الفرصة لتشجيع الحكومة الانتقالية على تعزيز المشاورات مع جميع الأطراف المعنية وتنفيذ البيان المشترك وقرارات المجلس ذات الصلة في جهد مشترك يرمي إلى تعزيز السلام والاستقرار في جنوب السودان.

رابعا، تشيد الصين بالسفير سيك على قيادته في العمل النشط للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، وقد أحاطت علما بالتقرير المؤقت الذي قدمه فريق الخبراء إلى لجنة الجزاءات (S/2016/963). وتحث الصين الفريق على أن يلتزم بدقة بولاية المجلس وأن يؤدي عمله بصورة موضوعية ومنصفة في طرح توصياته العملية على لجنة الجزاءات بشأن جنوب السودان.

وفي حالة اليوم المعقدة، ينبغي لمجلس الأمن أن يبعث بمزيد من الإشارات الإيجابية إلى جميع الأطراف وأن يشجع جميع الأطراف في جنوب السودان على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام. وينبغي للمجلس أن يتوخى الحذر عند اتخاذ إجراءات بشأن الجزاءات، بغية تجنب تعقيد الحالة.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، السيدة إلين لوي، على إحاطتها الإعلامية وعملها بنشاط في منصبها. ونحن نتمنى لها كل التوفيق.

كما نحيط علما بالرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، والتقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2016/950)، والتقرير الخاص للأمين العام عن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2016/951)، والتقرير المؤقت المقدم من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان (S/2016/963)، وبيانكم، السيد الرئيس، بصفتكم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

ونحيط علما بالتوصيات الصادرة عن الأمين العام بشأن ولاية البعثة، حيث يتكلم عن الأولوية المعطاة لتعزيز عملية سلمية وتطبيع الحالة في المجال الأمني. ويتضمن ذلك أنه ينبغي لحفظة السلام توفير دعم بناء القدرة لهياكل السلطة السودانية الجنوبية. وهذه المقترحات تتماشى مع نهجنا الخاص. ونعتقد أن السبيل إلى تحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان يكمن في تحقيق تسوية دائمة على أساس أن تشمل الجميع.

وكخطوة نحو عملية سياسية تشمل الجميع وتحقق المصالحة الوطنية، فإننا نرحب بالعفو الذي أعلنه الرئيس سلفا كير تجاه أنصار رياك مشار الذين شاركوا في الاشتباكات المسلحة التي وقعت في جوبا خلال تموز/يوليه، وهم موجودون حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نتشاطر رأي الأمين العام بأن تعزيز قدرات البعثة على حفظ السلام، بما في ذلك نشر قوة الحماية الإقليمية، ليس حلا سحريا لجميع العلل القائمة في البلد.

وفي ما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) والبيان المشترك بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ومجلس الأمن المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر (S/2016/776، المرفق)، نرى أنه تم إحراز قدر معين من التقدم، الأمر الذي يبيّن أن المفاوضات الجارية مع جوبا حاليا لها طابع بنّاء. وعلى وجه الخصوص، وافق جنوب السودان على استضافة وحدات من كينيا، وإثيوبيا، ورواندا. ونظرا للإجراءات المتسرعة وغير الحكيمة المعروفة جيدا التي تتخذها الأمانة العامة، رفضت نيروبي إرسال وحدة جديدة إلى جنوب السودان، وهي تعمل على سحب الوحدة التي كانت منتشرة بالفعل. وثمة عنصر إيجابي هنا هو الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر التي تتضمن مشروع الاتفاق بين جوبا والبعثة، وتتناول تنفيذ البيان المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر.

ونحن نشكر السيد دينغ على إحاطته الإعلامية. ونشاطره القلق إزاء انتشار الكلام والأعمال التي تستهدف مجموعات عرقية فردية في جنوب السودان. وما يسترعي انتباهنا هو حقيقة أن هذا الكلام كثيرا ما يأتي من مختلف أنواع الجماعات المسلحة والإجرامية والعناصر غير المنضبطة من شتى هياكل السلطة. لذلك، نود أن نمتنع عن استخلاص الاستنتاج بأنه يمثل سياسة متعمدة، لأن بعض الأطراف تميل إلى استغلال رد الفعل بصورة انفعالية من المجتمع الدولي تجاه الحالة الصعبة والمأساوية القائمة فعلا في جنوب السودان. وعلى وجه الخصوص، يشير بعض الزملاء إلى تلك الحالة من أجل تبرير نداءاتهم بتوسيع نظام الجزاءات ضد ذلك البلد، بما في ذلك الحظر الذي يفرضه مجلس الأمن على توريد الأسلحة إليه.

إن موقفنا حيال ذلك لم يتغير. ونعتقد أن تنفيذ هذه التوصية لن يكون مفيدا في تسوية الصراع. علاوة على ذلك، فإن الجزاءات الجديدة يمكنها أن تزيد من تعقيد العلاقة بين البلد المضيف، وحفظة السلام، والمجتمع الدولي. وبشكل عام، إن فرض جزاءات محددة الأهداف الآن ضد قادة جنوب السودان من شأنه أن يمثّل ذروة انعدام المسؤولية. وربما هناك شخص ما يريد جدا أن يرى الرئيس كير يتقاسم مصير القذافي الذي فُرضت عليه أيضا جزاءات محددة الأهداف.

وفي رسالة الأمين العام المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لم نلاحظ أي استنتاج بأن الحكومة تعوق نشر قوة الحماية الإقليمية في جنوب السودان. بل على العكس من ذلك تماما، إذ ثمة تحرك إيجابي في هذا المجال. لذلك، وحتى لو كنا نريد اتباع المنطق الرسمي للقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، وهو بالمناسبة تلقى الدعم من زملائنا الغربيين، فإن إعادة فرض الحظر على توريد الأسلحة من جانب مجلس الأمن ضد جنوب السودان ستكون سابقة لأوانها.

وفي ما يتعلق بالجزاءات المفروضة على جنوب السودان، ليس هناك أيضا أي موقف موحد تجاهها بين البلدان الأفريقية، بما في ذلك البلدان المجاورة. وهذا الافتقار إلى الوحدة يمكنه أن يقوض فعالية القيود المحتملة. ويمكننا أن نرى ذلك في المثال المتعلق بعدد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أن الجزاءات، ومنها حظر الأسلحة، ليست مفيدة. وبالمناسبة، في ما يتعلق بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر وبيانه بعد زيارته جوبا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، فإننا لا نرى أيضا دعوة إلى فرض جزاءات جديدة. ونسترعي انتباه الزملاء إلى ذلك، أولئك الذين لا ينتقون في إشاراتهم سوى قرارات الاتحاد الأفريقي التي يجدونها مجدية.

وثمة نقطة أخرى يتعين ذكرها. هناك حظر رسمي على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان فرضه الاتحاد الأوروبي، ولكن خبراء الأمم المتحدة يؤكدون أن ثمة شبكة لتوريد الأسلحة إلى جنوب السودان تعمل في البلدان الأوروبية، لذا فإن الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي ليس مفيدا. أين هي الضمانة بأن يكون حظر الأمم المتحدة فاعلا؟ بالمناسبة، أدهشنا الكيل بمكيالين من بعض الزملاء الذين يدعون بنشاط إلى حظر توريد الأسلحة إلى جنوب السودان، بينما مواطنوهم وشركاتهم ضالعون في توريد الأسلحة إلى ذلك البلد.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يقدّر وفد بلدي الإحاطات الإعلامية من السيدة إلين لوي، والسيد أداما دينغ، والسفير فودي سيك بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. واستنادا إلى هذه الإحاطات الاعلامية، تشعر ماليزيا بقلق بالغ إزاء الصراع الذي طال أمده، وتدهور الحالات السياسية والأمنية والإنسانية في جنوب السودان. فلقد ذكر مقدمو الإحاطات الإعلامية بالتفصيل تعقيدات الأزمة، وتجدد العنف، وتصعيد التوترات على أسس عرقية، والمخاطر المحتملة التي تنجم عن الإبادة الجماعية والأوضاع الإنسانية المزرية.

وعلى الرغم من جهود المجلس العديدة لحث أطراف الصراع على إيجاد حل سياسي، فإن جنوب السودان لا يزال، للأسف، يتزلق نحو الفوضى. وبما أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها، نحث حكومة جنوب السودان الانتقالية على بذل كل ما في وسعها لحماية شعبها، والتعجيل في جعل الرفاه والسلامة والأمن لجميع شعب جنوب السودان أولوية، بغض النظر عن انتماءاته العرقية والسياسية. ويجب على القادة الوطنيين أن يرتفعوا فوق الانقسامات السياسية الضيقة والانتماء العرقي، ويعملوا على تعزيز الوحدة بين جميع مواطني جنوب السودان.

وكما قال بحق المتكلمون الذين سبقوني في الكلام، فإن العملية السياسية الشاملة والمصالحة الوطنية توفران المسار الشرعي الوحيد نحو استعادة السلام والاستقرار في جنوب السودان. وأي دعوة إلى حمل السلاح لن تؤدي إلاّ إلى إطالة أمد الصراع بشكل إضافي على حساب المزيد من الوفيات والدمار. وعلى الرغم من المأزق السياسي وتعثر تنفيذ اتفاق السلام، فإن القيادة والتضامن اللذين أبداهما الشركاء الإقليميون، ولا سيما اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، هما أمران أفضيا برئيس بوتسوانا السابق، موغاي، إلى التوسط بشأن إجراء الحوار وتنشيط عملية السلام، مما يواصل توفير بصيص من الأمل. ومن الضروري أن يستمر مجلس الأمن في دعم جهود الوساطة وتعزيز العمل مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، من أجل وضع نهج شامل لمعالجة الأوضاع الراهنة في جنوب السودان.

وما فتئت ماليزيا تحافظ دائما على التزامها ودعمها الراسخين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بوصفها أداة لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نكرر دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ونشيد برجال البعثة ونسائها الذين يواصلون العمل تحت ضغط هائل في ظل ظروف صعبة. ولا بد لبعثة الأمم المتحدة أن تنفذ ولايتها بفعالية. وهذا أمر هام للغاية، ولا سيما في الحالة الراهنة في جنوب السودان. ومن المحتم أيضا أن تكثّف السلطات والقوات المسلحة على حد سواء في جنوب السودان جهودها لتعزيز التعاون، بغية كفالة التنفيذ السريع للقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، بما في ذلك وضع اللمسات الأخيرة على المسائل المعلّقة بشأن إنشاء قوة الحماية الأصلية ونشرها.

وفي الوقت نفسه، من الحيوي أيضا أن تنخرط الأطراف في مزيد من المناقشات الرامية إلى حل أي سوء فهم، ومعالجة خلافاتها. فعلى سبيل المثال، تعتبر بعثة الأمم المتحدة أن طلب مشاركة موظف اتصال تابع لآلية التحقق والرصد المشتركة في قوافل البعثة يعرقل عمليات هذه البعثة، في حين تعتبر سلطات جنوب السودان أن هذا الاقتراح يشكل آلية إيجابية تهدف إلى تيسير تنقل البعثة ووصولها إلى المناطق الصعبة.

ومن الواضح أنه يجب وينبغي القيام بالمزيد من أجل تعزيز مستويات الثقة بين البعثة والسلطات في جنوب السودان. وداخل البعثة، نأمل أن تتمكن فرقة العمل التي أنشأتها الأمانة العامة من تنفيذ توصيات التحقيق الخاص المستقل بسرعة بغية استعادة مصداقية البعثة.

ونشكر السفير فودي سيك على إدارته الممتازة للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. وماليزيا ستواصل العمل عن كثب مع اللجنة إذ نرى أن عملها يشكل جانبا أساسيا من جوانب دعم عملية السلام وهدفنا الجماعي المتمثل في استعادة السلام والاستقرار الدائمين في جنوب السودان.

في الختام، ومع قرب انتهاء مدة تولي السيدة لوي لمنصب الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة في نهاية هذا الشهر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا الخالص للما

بذلته من جهود دؤوبة وتفانيها في القيام بواجباتها على مدى العامين الماضيين. ونتمنى لها كل التوفيق في مساعيها المقبلة.

السيدة غيغين – محسن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في جنوب السودان السيدة إلين لوي؛ والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية السيد أداما دينغ؛ وأشكركم سيدي بصفتكم رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان على إحاطاتكم الإعلامية. وأود أيضا أن أرحب بشكل خاص بأنشطة السيدة لوي في رئاسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلال السنوات القليلة الماضية في ظروف مختلفة تماما.

إن خطورة الحالة التي وصفت توا تبرر تماما جلسة اليوم المفتوحة للحديث عن المسألة. تشعر فرنسا بالقلق العميق جراء خطر تصاعد أعمال العنف في جنوب السودان. منذ بداية النزاع قبل ثلاثة أعوام تقريبا ما فتئ المدنيون ضحايا لما لا يمكن وصفه من عنف وانتهاك. فقد أعدم الرجال والنساء والأطفال وقتلوا واغتصبوا وشوهوا واختطفوا. وقد انتشر العنف إلى مناطق عديدة من البلد. وإضافة إلى الاقتتال بين طرفي النزاع هناك نزاعات مجتمعية وعنف عرقي وهجمات تشنها الجماعة المسلحة.

وفي حين أن هذا بالفعل يشكل صورة قاتمة، فإن جنوب السودان اليوم معرض لخطر الدخول في دوامة جديدة من العنف. لقد دق الأمين العام وفريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات والسيد دينق نفسه ناقوس الخطر. لقد نبهونا إلى خطاب الكراهية والتحريض على القتل، الأمر الذي يجعلنا نخشى الأسوأ. وقد وجهوا انتباهنا إلى خطر تصاعد العنف لا سيما العنف على أسس عرقية مما قد يسفر عن العنف الجماعي.

لا يمكن لمجلس الأمن أن يغض الطرف عن هذا الخطر. فكما شدد السيد دينق هذه الدوامة من العنف ليست أمرا محتوما وبالتالي يمكن منع وقوعها. لا يمكن التخلي عن شعب جنوب السودان ليلقى هذا المصير. فالشعب معرض للخطر وعلينا أن نوفر له الدعم اللازم. لذلك يجب على مجلس الأمن أن يحشد طاقاته للحيلولة دون انزلاق جنوب السودان في الفوضى. لا يمكن ولا يجب أن يقف مكتوف الأيدي. عليه أن يعمل وفقا لمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ويتخذ التدابير اللازمة.

أولاً، إن فرض حظر على الأسلحة أمر ملح الآن. فالتدفق المستمر للأسلحة الخفيفة والثقيلة إلى جنوب السودان يؤجج النزاع ويسهل من ارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين. علينا أن نبذل قصارى جهدنا لوقف هذا التدفق للأسلحة. ولطالما دعت فرنسا لفرض هذا الحظر وتأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن قبلا من اتخاذ قرار في هذا الشأن. ومع ذلك لايزال أمامنا وقت. نحن نؤيد اقتراح الولايات المتحدة وندعو أعضاء المجلس إلى التوقف عن المماطلة.

وبعدئذ، يعد استئناف العملية السياسية أمرا حاسما في إعادة الأمل إلى جنوب السودان. لا يمكن حل النزاع عسكريا؛ ويجب أن تكون أية تسوية سياسية. لذلك، يجب على الأطراف أن تلتزم على وجه السرعة بوقف الأعمال العدائية والمشاركة في الحوار الشامل الذي يمكن أن يحقق استقرار الحكم في البلد والمضي قدما نحو الخروج من الأزمة. لذلك نرحب بالأدوار النشطة التي اضطلعت بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي منذ بداية الأزمة في محاولة لتعزيز الحل السياسي. واليوم من الضروري أكثر من أي وقت مضى مضاعفة الجهود في ذلك الصدد ويمكن للأمم المتحدة المساعدة وتحديدا من خلال الممثل الخاص للأمين العام. ولمجلس الأمن دوره المهم في دعم تلك الجهود. يجب أن نكون على استعداد لتذكير الجهات التي تسعى لعرقلة مبادرات السلام بأن المجلس على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة ضدهم.

وأخيرا يجب أن تكون البعثة قادرة على الاضطلاع بولايتها. وندين بشدة الهجمات المرتكبة ضد البعثة والعاملين في المجال الإنساني. إن العقبات التي وضعت لمنع وصول البعثة إلى السكان الضعفاء غير مقبولة. وندعو حكومة جنوب السودان وجميع أطراف النزاع إلى كفالة حرية الحركة الكاملة للبعثة. ويجب أيضا على حكومة جنوب السودان الوفاء بالتزاماتها وضمان الانتشار الملائم لجميع وحدات البعثة بما في ذلك قوة الحماية الإقليمية ومعداتها.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا على دعم فرنسا الكامل للبعثة التي تقوم بتنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين في ظروف صعبة للغاية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة لاستخلاص الدروس من أوجه القصور التي لوحظت أثناء اندلاع أعمال العنف في جوبا في تموز/يوليه. ونرحب بالتزام الأمانة العامة بتنفيذ التوصيات في أسرع وقت ممكن وندعمه. لا بد للمجلس أن يدعم تلك الجهود.

لقد عانى السكان المدنيون في جنوب السودان لفترة طويلة جدا من الحرب التي تبدو لهم أنها لا نهاية لها. وقد تزداد الحالة تدهورا. من مسؤولية المجلس حشد طاقاته للحيلولة دون انزلاق جنوب السودان إلى دوامة العنف. لقد حان الوقت لكي نتخذ إجراءات.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على المعلومات المفيدة. وأود أيضا بصفة خاصة أن أشيد إشادة صادقة بالممثلة الخاصة للأمين العام السيدة لوي على خدمتها المتفانية على رأس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وهو ما شرفت بمشاهدته في جنوب السودان أثناء بعثة مجلس الأمن الأخيرة. في ضوء المعلومات التي استمعنا إليها للتو، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، إننا نشعر ببالغ القلق إزاء التدهور السريع للحالة الأمنية في جنوب السودان. وكما سمعنا للتو فقد تصاعد العنف في ولايات الاستوائية وغرب بحر الغزال وأعالي النيل والوحدة حيث تستهدف الجهات الفاعلة المسلحة على جميع الجوانب بشكل منهجي المدنيين وترتكب أعمال العنف والاعتداء الجنسيين وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولقد علمت للتو، بينما نتكلم هنا، أن القتال قد اندلع في ولاية الوحدة بين القوات العسكرية والمقاتلين الموالين لريك ماشار مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٥ شخصا. ولا زالت أشعر بالقلق إزاء عدم تمكننا من الحيلولة دون تصعيد العنف بعد انتهاء موسم الأمطار هذا الشهر.

وتأخذ أوكرانيا أيضا التقارير التي تفيد بتزايد التوترات العرقية وانتشار خطاب الكراهية والعداء والتحريض على العنف على محمل الجد. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن زيارة المستشار الخاص السيد أداما دينغ إلى جنوب السودان كانت حسنة التوقيت تماما. ونؤيد اقتراحاته ونطلب إليه أن يواصل رصد الحالة في الميدان وأن يستمر في إطلاع مجلس الأمن عليها. لقد أدى تردي المناخ الأمني إلى التشريد الجماعي والتماس أكثر من مليون من السودانيين الجنوبيين اللجوء في المناطق الأكثر آمنا من البلد أو في البلدان المجاورة. وحوالي نصف عدد السكان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. كل ذلك يؤكد الحاجة الملحة إلى الوقف الفوري لأعمال القتال والتنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار. ونتفق تماما مع السيدة إلين لوي في أنه لا بد من وقف إطلاق النار. وأود فقط أن أضيف أنه لا بد أيضا من منع تدفق الأسلحة إلى جنوب السودان. وفي ضوء ذلك نحن مستعدون للعمل بشأن الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة.

إن استمرار القتال يوحي بأن الأطراف لا تزال تأمل في تحقيق أهدافها بالوسائل العسكرية، في حين أنه من الواضح

أن العملية السياسية هي السبيل الواقعي الوحيد صوب تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان.

ولهذا السبب، نحث الطرفين على أن يستأنفا فوراً تنفيذ اتفاق السلام بحسن نية ودون شروط مسبقة. وهذا يشمل استئناف مشاركة جميع الأطراف في أعمال الحكومة الانتقالية وتعزيز بناء الثقة وتدابير المصالحة.

وفي هذه المرحلة الدقيقة، من المهمِّ جداً أن تواصل الأمم المتحدة، ولا سيما بعثتها في جنوب السودان، مساعدة شعب ذلك البلد. وطوال الشهر المنقضي، حدث بعض التحسُّن في إزالة العقبات أمام قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، لكنَّ قيوداً عديدة، وبخاصة القيود على حرية التنقُّل وإيصال المساعدات الإنسانية، لا تزال قائمة. وفي هذا الصدد، نحثُّ الحكومة الانتقالية على احترام التزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات والتنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة في البيان المشترك المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر، والذي وافق عليه المجلس في جوبا. وتعتقد أوكرانيا أن نشر قوة الحماية الإقليمية وتفعيلها، كما هو متوخَّى في القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، سيُسهم في إحلال الاستقرار في جنوب السودان.

ونرحب بتوصل الحكومة الانتقالية والأمانة العامة إلى اتفاق على تشكيل البلدان المساهمة بقوات. وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلدي إلى الاختتام السريع لتحضيرات انتشار القوات ووصولها. ومن الضروري أيضاً أن تتعاون الحكومة الانتقالية تعاوناً كاملاً مع بعثة الأمم المتحدة في تفعيل قوة الحماية الإقليمية. ومجمل القول، أننا نرى أنَّ الشروط التالية أساسية لإحلال استقرار الحالة في جنوب السودان: وقف الأعمال العدائية واستئناف تنفيذ اتفاق السلام وإزالة العقبات أمام عمل بعثة الأمم المتحدة ونشر قوة الحماية الإقليمية.

السيد غيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم، وأثني بصورة خاصة على السيدة إلين لوي على خدمتها وجهودها في ظل ظروف صعبة جدا تنطوي على تحديات بالغة من أجل دعم شعب جنوب السودان في التوصل إلى سلام مستدام بعد سنوات من النزاع. ونتمنى لها كل التوفيق في مساعيها المستقبلية.

بعد مرور خمس سنوات على إعلان استقلال جنوب السودان و ٢٠ شهراً من النزاع، وقَّع الطرفان في جنوب السودان اتفاق سلام توسطت فيه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأيده الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. واليوم، في أعقاب الحوادث التي شهدتها جوبا خلال الفترة من ٨ إلى ١١ تموز/يوليه، ازدادت الحالة سوءاً. وتوقف التقدم في تنفيذ أحكام اتفاق السلام، وبدلا من تعزيز الحوار، شهدنا طوال الشهر المنقضي تجدد خطاب الكراهية والتحريض على العنف.

ويجب على المجتمع الدولي أن يوجِّه رسالة واضحة إلى قيادة جنوب السودان. وأولاً، يجب على القيادة أن تستذكر مسؤوليتها عن حماية السكان المدنيين. وثانياً، يجب إبلاغها بأنَّ المجتمع الدولي لن يتغاضى عن ارتكاب أعمال إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية في جنوب السودان. وثالثاً، إنَّ مرتكبي جميع أعمال العنف، وبخاصة العنف العِرقي و/أو الجنسي، سيخضعون للمساءلة.

ونحن، بصفتنا المجتمع الدولي، علينا أيضاً مسؤولية إحياء اتفاق السلام في جنوب السودان، بصفته صكاً قانونياً وقع عليه الطرفان والشركاء الدوليون. وفي هذا الصدد، نعتقد أنَّ فرض حظر على السلاح للا يمثل حلاً للنزاع. ويجب أن تستهدف جهود المجتمع الدولي تشجيع الطرفين على مواصلة الحوار وتحقيق قدر أكبر من الشمول. ولكننا ننوه ببعض الخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان بشأن تفعيل قوة الحماية الإقليمية، التي أذن بها مجلس الأمن، ولكنَّنا نأسف أيضاً إزاء جميع الانتهاكات

لاتفاق مركز القوات والحصار الذي أوجد تحديات إضافية أمام أداء البعثة.

وأود أن أطرح سؤالاً على السيد دينغ. في ضوء الصعوبة في نشر أفراد قوة الحماية الإقليمية وعددهم ٠٠٠ ٤، ما رأيه في زيادة عدد الحُماة غير المسلحين للمدنيين، والذين يحمون المدنيين حالياً في ١٠ مواقع في أنحاء البلد، بما فيها مناطق حماية المدنيين في بانتيو وملكال وجوبا؟

ونحييكم، سيدي، على عملكم الشاق، بصفتكم رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، ونرحب بمبادرتكم لزيارة جنوب السودان وبلدان أخرى في المنطقة. فمن المهم الاطلاع على واقع جنوب السودان والتواصل مع مختلف أصحاب المصلحة بغية معالجة حالات سوء الفهم المتعلقة بدور اللجنة. ومن جهة أخرى، نأسف لأن فريق الخبراء الذي يدعم اللجنة يصدر تقارير منحازة وغير متوازنة ومثيرة للجدل، تتناقض مع مسائل أخرى تُبلِغ عنها أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وينبغي للفريق أن يشير، مع الأسف، إلى أنَّ اتفاق السلام قد انهار فعلاً وأنَّ حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية قد أصبحت نظاماً، بكل تصوُّراتها السلبية والمنحازة.

ونعتقد أن من مسؤوليتنا، بصفتنا أعضاء في هذا الجهاز المسؤول عن صون السلام والأمن، أن ندعم شعب جنوب السودان في التصدي لتحدياته الراهنة ومساعدته على المسار نحو تحقيق السلام المستدام. وأنغولا ملتزمة التزاماً كاملاً بهذه الأهداف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد دينغ للردِّ على الأسئلة والملاحظات المطروحة.

السيد دينغ (تكلم بالفرنسية): أود أولاً التطرق إلى السؤال الذي طرحه ممثل فنزويلا بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها بهدف تخفيف حدة التوترات السائدة.

(تكلم بالإنكليزية)

قبل كل شيء، ينبغي لي أن أوضح أننا، بالتعاون الوثيق مع زميلي إيرفي لادسوس، وحتى قبل رحلتي إلى جنوب السودان، أنشأنا فريقاً عاملاً للنظر في التدابير التي يجب اتخاذها للحيلولة دون استمرار التصعيد في العنف الحالي. وأثناء وجودي في جنوب السودان، فإن ما عرضتُه على سبيل المساعدة، بدءاً من المستوى المحلي في ولاية نهر ياي – حيث، كما أوضحتُ وكما أكَّد الجميع تقريباً، تواصل الحالة تدهورها – كان تيسير عقد حوار مع قادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين. ورأينا أنَّ هذا الحوار بالغ الأهمية.

كما نرى أن من المهم وضع خطة اتصالات في المقر من أجل زيادة الوعي العالمي والإقليمي بخطر الفظائع الجماعية في جنوب السودان. وفي واقع الأمر، وكما أشرت في إحاطتي الإعلامية، آمل – وذكرت هذا لزملائنا في فريق الأمم المتحدة القطري بينما كنت هناك – أنها سوف تساعد أيضا على الرصد اليومي لجميع أعمال التحريض والأمثلة على خطاب الكراهية، بمساعدة من الموظفين الميدانيين، بما في ذلك باللغات المحلية، بحيث يكون لديهم أدق سجل لهذه الرسائل.

كما رأينا أنه سيكون من المهم للغاية زيادة الحوار مع الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة، ويسرني جدا، سيدي الرئيس، أنكم ستزورون المنطقة في كانون الأول/ديسمبر. وفي واقع الأمر، فإن الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان ورئيس مالي السابق، السيد ألفا عمر كوناري، يشعر بقلق شديد إزاء هذا، وسيكون في جوبا بنفسه في الأيام المقبلة من أجل متابعة المسألة. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نوفر له أكبر قدر من الدعم بوسعنا تقديمه، ولذلك أخطرته بالفعل وأنا على اتصال مع مكتب السيد موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وأشجعهم على القيام بتلك الرحلة إلى جوبا. وإذا لزم الأمر، فإننا ننظر في تفعيل آلية فريق الحكماء التابعة

للاتحاد الأفريقي لمناقشة المبادرات الإضافية. وفي ضوء خطورة الحالة، نحن ننظر أيضا في الطلب إلى الأمين العام – بدعم منكم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء مجلس الأمن، عقد اجتماع رفيع المستوى لتناول هذه الحالة.

وما برحت أحث ريك ماشار نفسه لأوضح مسؤولياته من جانبه. وفي نهاية المطاف، بطبيعة الحال، هذا أمر في أيدي أبناء شعب حنوب السودان أنفسهم في المقام الأول، والمسؤولية الرئيسية تقع على عاتق جنوب السودان. وكما ذكرت السلطات عندما كنت هناك، الرئيس سلفا كير مسؤولةعن القانون والنظام. إنه ليس رئيس الدينكا أو النوير، إنما هو رئيس جميع الشعب في حنوب السودان، وأب الأمة. حتى أنني طلبت منه توضيح الخطاب الذي ألقاه في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، من أجل طمأنة السكان أنه لا يعني أنه سيذهب إلى المنطقة الاستوائية لمحاربتهم. كما عرضت توفير محققين اثنين لمساعدة الجهاز القضائي في جنوب السودان لبدء التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالجرائم المرتكبة في ولاية ياي. وفي نهاية المطاف، تجب طمأنة الشعب، أو أنهم سيواصلون الفرار من البلد، ويجب علينا أن نضع حدا لهذه الحالة.

وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها سفير أنغولا، فمن الواضح أن نشر ٤ ٠٠٠ شخص في قوة الحماية الإقليمية هو شيء واحد، ولكن في نهاية المطاف، وبعد تجنيد ونشر ٤ ٠٠٠ جندي أو أكثر، فإن ذلك لن يحل المشكلة على أرض الواقع. وما نحن في أمس الحاجة إليه، وأنا أصريت على ذلك بينما كنت في جوبا، هو وجود عملية شاملة للجميع حقا. وفي النهاية، ومع كامل المناقشات التي جرت بشأن استبدال ريك ماشار تابان دينغ غاي، وأيا كان التفسير الي يمكن وضعه لذلك – يجب إشراك الرجل – إن أهم شيء ليس الشخصيات وإنما ليست شمول المجتمع المدني وجميع الآخرين. وكنت مع الشيوخ في الولايات الاستوائية، وهذا هو أحد الأسباب التي ذكرت في مرحلة ما بينما كنت هناك أنه لا يزال هناك أمل لضمان ذلك. ولكن يمكنني القول إنه في المناقشات مع بعض تلك الجهات الفاعلة، يمكن للمرء أن يشعر بوجود الكراهية، وأنه يجب تهدئة الحالة.

ولكن، للأسف، ما هو أكثر إثارة للقلق هو كمية الأسلحة المتداولة. والكثير من الشباب يملكون تلك الأسلحة، ويفعلون كل ما بوسعهم محاولين البقاء على قيد الحياة. ونظرا لأن البلد منقسم في كل مكان، وليس فقط في ياي. ولهذا السبب يجب أن أقول هذا.

(تكلم بالفرنسية)

وهذه لحظة بالغة الخطورة في جنوب السودان،حان الوقت للعمل، واتخاذ الإجراءات على وجه السرعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم المجلس لهذا الشهر، وأن أتعهد بتعاوننا الكامل خلال الفترة المتبقية من رئاستكم. كما أود أن أشكر السيدة إلين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد أداما دينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية. والسفير فودي سيك، ممثل السنغال، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، على إحاطتهما الإعلامية.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لكم ولأعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لنا لتبادل آرائنا بشأن رسالة الأمين العام المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى مجلس الأمن وتقاريره عن الحالة الأمنية والإنسانية في جنوب السودان (S/2016/950) وعن دور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2016/951). وهناك في التقارير ادعاءات دقتها قابلة للنقاش؛ ولا نعتزم

الطعن فيها وإنما مجرد مساعدة المجلس وجميع الأطراف المعنية على التوصل إلى فهم أفضل للأسباب الجذرية للمشاكل كي نتمكن م ن تطوير سبل الانتصاف المناسبة.

ويدرك جنوب السودان تماما أن الدافع وراء عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرهم من الشركاء الدوليين هو شواغلهم المتزايدة بشأن الأمن والسلامة والرفاه العام لشعبنا. ونحن نشاطر هذا القلق ليس فقط لأننا البلد المتضرر فحسب، بل أيضا لأننا جزء لا يتجزأ من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ونحن نتشاطر نفس القيم الأخلاقية والمبادئ المعيارية. نتذكر أيضا، مع الامتنان العميق، الدعم الذي تلقيناه من المجتمع الدولي في الكفاح من أجل التحرير التي أفضى إلى استقلالنا. كما أن دعم الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية للبلد المستقل حديثا اللذي أدى إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هو أمر لا تزال حكومتنا وشعبنا ممتنين جدا عليه.

إوكان نضال شعبنا الطويل الذي استمر لفترات متقطعة لمدة نصف قرن قبل نيلنا الاستقلال في الأساس سعيا من أجل المثل العليا التي تجسدها الأمم المتحدة – السلام والأمن والتمتع بجميع حقوق الإنسان. وبعبارة أخرى، فهو يمثل السعي إلى الكرامة الإنسانية العالمية. وما دام الأمر كذلك، يجب أن نسأل لماذا انزلق جنوب السودان فجأة إلى الأزمة الحالية.

وللإجابة عن هذا السؤال، يجب أن تكون نقطة البداية هي أن هدف استعادة السلام والأمن وتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبنا هو أولا وقبل كل شيء الشاغل الرئيسي لشعب جنوب السودان وحكومته. وإذا فشلنا، ينبغي الاعتراف بأن التفسير لا يكمن في عدم الإرادة ولكن في محدودية قدراتنا الوطنية على الاستجابة. وكثف النزاع الانقسامات فيما بين قادتنا وشعبهم. ومع ذلك، ينبغي أن ندرك جميعا أن الأزمة في جنوب السودان – والواقع، مثلما هو الحال في العديد من البلدان التي تمر بحالات النزاع – ناجمة عن عوامل داخلية وخارجية على السواء. وبدلا من توجيه أصابع الاتهام، علينا جميعا أن نتعاون ونفهم أننا في ذلك معا، وبطريقة أو بأخرى، يتقاسم جميع المتضررين تحمل المسؤولية عن الأزمة.

وفي هرمية المسؤولية المشتركة، فإننا نسلم تماما بما أبرزه الأمين العام في ملاحظاته بشأن الحالة وبأن المسؤولية الرئيسية عن حماية جميع المواطنين، بدون تمييز على أساس أصلهم الإثني أو انتمائهم السياسي، تقع على عاتق الحكومة. ونسلم أيضا بأن من مسؤولية الحكومة تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبها. وذلك أساس السيادة المسؤولة.

وفي حالة جنوب السودان، فإن المسألة البالغة الأهمية تصبح حينئذ مسألة تتعلق بتعزيز قدرات الدولة على الوفاء بهذه الالتزامات الوطنية بفعالية، مع مراعاة المبدأ القائل إن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية التكميلية عن تزويد الدولة المحتاجة بالمساعدة التكميلية للوفاء بمسؤوليتها الوطنية. وينبغي التذكير بأن جنوب السودان أُهمل بشكل صارخ من جانب الإدارة الاستعمارية وعصفت به الحرب الطويلة التي اندلعت في عام ١٩٥٥، قبل بضعة أشهر من الاستقلال في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦. كما ينبغي الإقرار بأن البلد لا يزال يفتقر إلى القدرات اللازمة للتصدي بشكل صارم للتحديات الجسيمة التي تواجهه. وتنشأ هذه التحديات من عوامل داخلية وخارجية على السواء، ولا سيما استمرار تركة الحرب الطويلة بين شمال وجنوب السودان. وتتطلب كلتا مجموعتي الأسباب بذل الجهود الحثيثة للبلدين والمجتمع الدولي بغية معالجتها بفعالية في حوار بناء.

ولا بد أن يؤدي الدعم الضروري المقدم من الهيئات العالمية للتصدي لهذه الأزمات المترابطة إلى تعزيز المؤسسات التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية الشعب. وينبغي أن يقوم هذا الدعم على أساس التعاون الحقيقي والمتبادل والمبني

على الاحترام الذي لا يمس بسيادة جمهورية جنوب السودان. كما ينبغي لهذا التعاون أن يكون مبنيا على حقيقة أن هناك في جنوب السودان حكومة منتخبة وشرعية وتمثل إرادة الشعب تمثيلا كاملا. وبطبيعة الحال، لا يمكن إنكار أن البلد أصبح الآن منقسما وأنه أيضا من مسؤولية الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، إعادة وحدة القادة وشعب بلدهم. ومع ذلك لا يمكن لأية حكومة ذات سيادة في العالم قبول تمرد مسلح. وكما رأينا في حالات مماثلة، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي مساعدة الدول الأعضاء على وقف التمرد المسلح ضد أية حكومة منتخبة والقضاء عليه.

ويتفق جنوب السودان أيضا مع الأمين العام على أنه ينبغي أن يكون إدماج جميع المجموعات العرقية والفصائل السياسية الهدف المنشود ما دامت هذه الجماعات تتقيد بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. ولكن الاستجابة الدولية لحالتنا ما انفكت تتسم بنزعة مستمرة إلى مساواة أخلاقية لا تقسم المسؤولية عن الأزمات أو تعترف بالفرق بين الحكومة المنتخبة والتمرد المسلح. ومن الأهمية بمكان أن يحدد المجتمع الدولي من يسعون بشكل حقيقي لإيجاد حلول عملية من خلال المؤسسات القانونية ومن يؤدون إلى تقويض الجهود المبذولة لاستعادة السلام والوحدة والاستقرار، لا سيما عن طريق اللجوء إلى أعمال العنف.

ومن الأمثلة على هذا الميل نحو المساواة الأخلاقية المضللة ما ورد في التقرير الذي يؤكد بشكل قاطع الافتقار إلى الشمولية في العملية السياسية وزيادة مشاعر التهميش السياسي فيما بين الجماعات العرقية الأخرى، التي يعتقد العديد منها أن الحكومة تتبع سياسة لهيمنة الدينكا في جميع أنحاء البلد. وبدلا من التأكيد القائم على أساس مشاعر مفترضة، يجب على أية ملاحظة مسؤولة أن تنظر في تشكيل الحكومة على جميع المستويات. ومن الحقائق الناصعة أن أعضاء مجموعة النوير وغيرها من المجموعات الإثنية الصغيرة ظلت دائما ممثلة تمثيلا جيدا في المستويات العليا للحكومة والجيش، وفي الواقع في كامل البيروقراطية.

وينبغي أن نتذكر أن الدينكا يشكلون الأغلبية الساحقة في جميع أنحاء البلد، ولا يمكن التقليل من شأن أعدادهم بأي مفهوم للتمثيل النسبي. ولكن بالرغم من أن الدينكا أكبر مجموعة في البلد، فإن في جنوب السودان أكثر من ٦٠ مجموعة إثنية وليس هناك سبيل لأن تهمين مجموعة واحدة، بدافع المصلحة الذاتية، على جميع المجموعات الأخرى. وبالرغم من كل شيء، اتجهت القيادة الوطنية للدينكا إلى التراجع إلى الوارء ليس لضمان تمثيل جميع المجموعات فحسب، بل أيضا لمواجهة أي مخاوف من هيمنة الدينكا. وتأكيد العكس تغاض عن الحقائق وتأكيد للتروع إلى وصم مجموعة واحدة وتعزيز لدعاية تتحقق على نحو ذاتي وخطير.

وكما يقول المثل الشعبي، إن صوت الأعمال يعلو على همس الكلمات. إن الرئيس سلفا كير، في التزامه بتحقيق السلام والأمن والاستقرار والرفاه العام لك شعب بلده، أبدى مرارا وتكرارا عزمه على وضع حد للأزمة في البلد. وبعيدا عن تعزيز هيمنة الدينكا، فإنه شجع وحدة جنوب السودان بإدماج ميليشيات النوير في الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلى حد أن أصبح أكثر من نسبة ٧٠ في المائة للجيش من النوير.

إلا أن تلك الميليشيات السابقة أصبحت جيشاً للمتمردين يقوده ريك ماشار. ومع ذلك، فإن تمثيل النوير في الحكومة والجيش لا يزال كبيراً، كما أن الرئيس حافظ على التزامه بسياسة الشمولية.

ونود أن نسترعي انتباه المجلس إلى تعيين اللواء تابان دينق غاي نائباً أول للرئيس حتى لا تكون عملية السلام رهينة غياب ريك ماشار عن البلاد. وقد أعرب غاي، النائب الأول للرئيس، عن التزامه بدفع عملية السلام قدماً. ولعلنا نذكر أنه

كان أحد الموقعين على الترتيبات الأمنية الأولية لبروتوكول ماشاكوس في عام ٢٠٠٤، وإسهامه في النضال من أجل التحرير أمر يعرفه شعب جنوب السودان. كما كان قائداً لفريق التفاوض التابع لحركة/جيش تحرير شعب السودان (في المعارضة). ومنذ تعيينه نائباً أول للرئيس، حظي غاي بدعم كامل من الرئيس لتنفيذ الاتفاق ومعالجة مظالم شعبنا من خلال الطرائق التي يتضمنها الاتفاق.

وإن كنا لا ننوي استبعاد أي مواطن من العملية السياسية، فليس ثمة مبرر، محلياً أو دولياً، لدعم التمرد المسلح المستمر الذي يقوده ريك ماشار ضد حكومة منتخبة. والزعم بأنه يحظى بدعم سياسي وعسكري كبير، كما يفعل التقرير، هو افتراض مضلل، مؤداه أن هذا الدعم يأتي من جماعة النوير. ولكن بالإضافة إلى دور تابان دينق غاي كنائب أول للرئيس، وشغل عدد آخر من جماعة النوير لمناصب هامة في الحكومة، فقد فرت أعداد كبيرة من عرقية النوير إلى مناطق الدينكا حيث يعيشون في سلام مع جماعات الدينكا التي تستضيفهم. بالطبع، هناك مظالم حقيقية بين أعضاء الجماعات المختلفة، بما في ذلك قطاعات من الدينكا، تحتاج إلى معالجة. ومع ذلك، فإن الحكومة تلتزم بتصويب الخلافات بين الجماعات، وبعضها تمتد جذوره في تاريخ من التنمية غير المتكافئة في السودان والآن في جنوب السودان، ولكن لا ينبغي الخلط بين ذلك وجنوح أرباب الأعمال من السياسيين إلى استغلال السياسات العرقية.

وعلينا أن نقر بأن الاعتراف بالجهود التي تبذلها الحكومة هو مصدر تشجيع لمواصلة الإصلاحات الإيجابية، في حين أن تجاهلها قد يكون عاملاً مثبطاً. وإلى جانب تعيين غاي، فقد أصدر الرئيس مؤخراً عدة قرارات بمراسيم جمهورية – يوجه أحدها اللجنة الوزارية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، المكلفة بتنفيذ الإعلان المشترك والقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، بالتعجيل وإتمام عملها في غضون ١٤ يوماً، ويقضي مرسوم آخر بإنشاء لجنة رفيعة المستوى لمراقبة الجهود الإنسانية بقيادة وزير شؤون مجلس الوزراء للعمل على إزالة جميع العوائق التي تؤثر على العمليات الإنسانية في البلد. كما أنشأ الرئيس بموجب مرسوم جمهوري لجنة للتخطيط الوطني برئاسة وزير في مكتب الرئيس، لتعزيز الأمن وإنتاج النفط، وإطلاق مشاريع البنية التحتية وتحفيز الدعم الخارجي.

والهدف من تلك الكيانات معالجة الجوانب ذات الصلة بالأزمات التي تواجه البلاد، وينبغي لشركائنا الدوليين الإقرار بدورها التنسيقي النشط واحترامه لضمان شراكة أكثر فعالية في سياق تقديم المساعدة للبلد. والشراكة الوثيقة مع المؤسسات الحكومية القائمة أمر بالغ الأهمية لا لتحقيق نتائج إيجابية فحسب، بل ولتعزيز قدرة الحكومة لكي تكون أكثر فعالية في تقديم الخدمات الحيوية لشعب جنوب السودان.

أود الآن أن أعلق على مسألتين أخريين من المسائل التي تثير قلق المجتمع الدولي وأثارتا جدلاً شديداً في الآونة الأخيرة، وهما قوة الحماية الإقليمية المقترحة وتشكيل المحكمة المختلطة. وحكومة جنوب السودان قبلت الاقتراحين. ولكن، يجب أن ندرك أن هناك تحديات جمة ترتبط بكل من القوة والمحكمة ينبغي معالجتها بطريقة بناءة.

وقوة الحماية الإقليمية مسألة ينبغي أن تعالج بروح التعاون ومن خلال المشاركة النشطة من جانب حكومة جنوب السودان وعلى نحو يعزز قيادة قواتنا المسلحة ويقوي سيطرتها وينهض باحترام سيادة القانون. والتدخل الدولي ينبغي أن يكون مكملاً أو معززاً، وليس بديلاً، للجهود التي تبذلها الحكومة لحماية شعبها، بموجب مسؤوليتها الوطنية. وكذلك ينبغي أن ينظر إلى المحكمة المختلطة على أنها مكملة للمسؤولية القضائية الوطنية لإقامة العدل. وفي هذا السياق، يجب أن توازن بعناية بين السعي لتحقيق العدالة والمساءلة والنهوض بالسلام والمصالحة

الوطنية. ونجاح كل من قوة الحماية والمحكمة المختلطة يستلزم التعاون والشراكة البناءة مع الحكومة. ولذلك، وافقنا على تنفيذ اتفاق حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المشتركة وبيان مجلس الأمن المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر بروح التعاون بغية دفع عملية السلام والأمن والاستقرار والمصالحة في بلدنا إلى الأمام. أود التعليق أيضاً على حظر الأسلحة المقترح فرضه على جميع الأطراف الضالعة في النزاع. ولئن كان الدافع وراء هذا الاقتراح يهدف إلى إنهاء العنف الذي ما زال يعصف بالبلد، إلا أنه للأسف مؤشر آخر على المساواة الأدبية التي لا تميز بين حكومة منتخبة شرعياً وتمرد مسلح عاقد النية على الإطاحة بالحكومة. وما زلنا نشدد على أن من مسؤولية الحكومة حماية جميع مواطنيها والدفاع عن حدودها. وحرمان الحكومة من الوسائل الضرورية لأداء تلك المسؤولية هو تقويض لسيادتها بالأساس، وهو أمر غير مقبول تماماً.

أخيراً، لقد قيل الكثير عن العنف المتزايد الذي يستهدف جماعات عرقية وعن الانتهاكات للاتفاق الخاص بوضع قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبدون الطعن في دقة تلك المزاعم، فإن ما ينبغي أن نشدد عليه هو أنها لا تعكس سياسة الحكومة بأي شكل من الأشكال. ولا يمكن إنكار أن ثمة حوادث تقع في الميدان قد لا تكون السلطات المسؤولة على علم بها، وبالتالي، لا يمكن السيطرة عليها بصورة آنية.

ومع ذلك من المهم أن تقرير الأمين العام يوثق حالات محددة اتخذت فيها عناصر المستويات الدنيا من التسلسل القيادي على المستوى التنفيذي تدابير، في انتهاك للمبادئ التوجيهية المتفق عليها، جرى تصويبها عندما جرى إطلاع السلطات العليا عليها. وهذا يؤكد كذلك على مشاكل القدرة والحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لبناء القدرات.

وفي الختام، نحن ندرك أن بلدنا يواجه تحديات شديدة وأن قدرتنا الوطنية على التعامل مع الأزمة مقيدة بشدة. ونحن بحاجة إلى الدعم التكميلي من المجتمع الدولي ليس لأن جنوب السودان دولة عضو في الأمم المتحدة فحسب، بل ولأن حكومة وشعب جنوب السودان هم المستفيدون من هذا التعاون. غير أن هذا التعاون لا ينبغي بأي حال أن يأتي على حساب استقلالنا وسيادتنا الوطنية اللذين حققناهما بشق الأنفس. نحن على ثقة أن الأمم المتحدة وشركاءنا الدوليين سيستجيبون لتطلعاتنا وشواغلنا لتعزيز الشراكات البناءة والمثمرة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة إلين لوي على خدمتها مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأتمنى لها التوفيق في مساعيها المقبلة. ونتعهد بالتعاون مع خلفها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.